

## الجمعية العامة

### الدورة الرابعة والخمسون



#### الجلسة العامة ٥

الاثنين، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

هذه الجمعية. وإنني أؤكد تأييد الوفد التنزاني لكم وتعاونهم معكم فيما توجهون المداولات خلال هذه الدورة.

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد ديدير أوبيرتي، على ترؤسه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين بمهارة. وأتقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، بتهنئة خاصة على الطريقة القديرة والبارزة التي يدير بها شؤون منظمتنا ويوجهها إزاء تحديات مرهقة عديدة.

إن هذه الدورة الأخيرة للجمعية العامة في القرن والألفية تتيح فرصة لاستعراض الماضي واستخلاص الدروس منه. ويجب أن نبني على الأمور الإيجابية في تلك اللحظة تماما التي فيها نعبر إرادة الأفراد والجماعات من أجل تجنب الفقر والصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان في القرن المقبل. ولا بد أن نعيد نظرنا في دور منظومة الأمم المتحدة وفقا لرؤيانا الجديدة إزاء المستقبل.

لقد شهد القرن العشرون جوانب تقدم هائلة في العلم والتكنولوجيا. بيد أن المكاسب لم يجر تشاطرها على نطاق واسع، ولا بالتساوي. والتنمية والازدهار الاقتصاديان

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

خطاب السيد بنيامين وليام مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

اصطحب السيد بنيامين وليام مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، فخامة السيد بنيامين وليام مكابا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مكابا (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيد ثيو-بن غوريراب، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن هذا الانتخاب هو إعراب عن ثقة الوفود بمهاراتكم الدبلوماسية وبما تتحلون به من اعتزاز بالنفس، وببين الدور البارز الذي تضطلع به بلادكم في تعزيز أهداف

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تواجهها أفريقيا، والتحديات التي تواجهها أنحاء أخرى من العالم.

وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تواصل الاضطلاع بدورها التنسيقي في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية. ونؤكد مجددا الحاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار الدولي. فالديمقراطية والحكم الرشيد بين الدول هامن بالنسبة للبشر كأهمية الديمقراطية والحكم الرشيد داخل الدول.

إن عمليتي تحرير الاقتصاد العالمي وعولمته تؤثران تأثيرا عميقا على أفريقيا وعلى أقل البلدان الأخرى نموا من حيث موقعها في الاقتصاد العالمي، واحتمالات التنمية فيها، وطبيعة سياساتها الاقتصادية، وتأثيرها على السيادة الاقتصادية.

وينبغي لمجتمع الأمم، في مطلع الألفية الجديدة، أن يعيد التفكير في الآليات والسياسات التي تعزز عمل الاقتصاد العالمي من أجل تهيئة بيئة دولية تكفل التنمية الاقتصادية السريعة لأقل البلدان نموا. ونحن في حاجة إلى نظام يكون قوامه النمو والاستقرار والمساواة الاقتصادية، ويعمل على تيسير دمج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي بطريقة مفيدة.

وهذه البلدان، لا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا، تظل مقيدة بقدرات العرض الضعيفة التي تحد من قدرتها على الاستفادة من العولمة ويقاوم من ذلك وجود بيئة اقتصادية دولية غير مؤاتية. والاتجاه الذي كان سائدا في السنوات القليلة الماضية لا يدعونا إلى الشعور بارتياح كبير. فمن عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦، لم ترتفع نسبة صادرات السلع الأفريقية سوى ٢ في المائة بالمتوسط.

إن الهدف الطويل الأجل لجهودنا الإنمائية يتمثل في تحسين إنتاج السلع ذات النوعية الجيدة والخدمات التي تفي بالاحتياجات المحلية ويمكن تصديرها. ونحن نرى في التجارة قوة ناشطة لتسريع النمو والتنمية. ومع ذلك، فإننا ندرك طاقاتنا المحدودة لإنتاج هذه المنتجات للسوق الدولية. فاقتصاداتنا لا تزال تعتمد إلى حد بعيد على إنتاج السلع الأساسية، حيث أن معدلات التبادل التجاري تزداد سوءا. وهكذا فإن مسألة السلع الأساسية ينبغي أن تبقى جوهرية بالنسبة لجدول أعمال التنمية الدولي. ونحث بصورة خاصة المجتمع الدولي على توفير

تحققا على نحو لا سابق له، فبلغ الاستهلاك العالمي ٢٤ تريليون دولار في عام ١٩٩٨، أي ضعف المستوى الذي كان عليه عام ١٩٧٥ وستة أضعاف المستوى الذي كان عليه عام ١٩٥٠. ولكن، على نطاق عالمي، يعيش ٢٠ في المائة من سكان العالم في أكثر البلدان ارتفاعا في الدخل استهلكوا ٨٦ في المائة من سلع العالم وخدماته، وولدوا قدرا متساويا من التلوث والضرر البيئي. وترك خُمس سكان العالم بأكمله بمنأى تماما عن هذا الازدهار.

إن هذا القرن شهد أيضا صراعات دولية رئيسية، ولا سيما الحربان العالميتان. ولقد أفضى وجود نظام قائم على قطبين تدفعه اختلافات إيدولوجية، وما نتج عنه من سباق للتسلح، إلى سوء استخدام العلم، أي إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وإلى تفاقم الحالة الأمنية في العالم. ويشهد لمنظمة الأمم المتحدة أنها أرست الأساس والإطار لتحقيق السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. فالأمم المتحدة أيدت بنشاط أعمال الكفاح من أجل التحرر في جميع أنحاء العالم، ونحن ندخل الألفية الجديدة بعد ما أنجزنا مهمة إنهاء الاستعمار السياسي في معظم البلدان. وتشعر أفريقيا بارتياح خاص لإنهاء الفصل العنصري.

ولقد شهدنا أيضا نهاية الحرب الباردة، على الرغم من أنه لا يزال يتعين توزيع مكاسب السلام على جميع أنحاء العالم بما في ذلك الضحايا الأبرياء للحرب الباردة. ذلك أن المثل الأفريقي يقول إنه، عندما يتقاتل فيلان، فإن المعاناة تقع على العشب.

ومما يؤسف له أن أفريقيا تركت متخلفة عن التنمية، فعلى الرغم من الإنجازات الإيجابية التي حققها الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة، فإن الأسرة الأفريقية العادية تستهلك اليوم ٢٠ في المائة أقل مما كان تستهلكه قبل ٢٥ عاما. وتواجه أفريقيا تحديات أخرى خطيرة وجديدة وهي تتضمن الصراعات والحاجة الماسة إلى تعزيز حكم القانون وحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي.

وستقيم الأمم المتحدة في القرن المقبل، في جملة أمور، بمقدار تصديها لهذه المسائل ولا سيما البعد الإنمائي. وللأمم المتحدة، بفضل عالميتها، وشمولية أعضائها وعدم انحيازها، دور حيوي يتعين أن تضطلع به من أجل كفالة التكافؤ بين الاستجابة للتحديات التي

التعليم والصحة والمياه. ولقد أثبتنا أنه من الممكن ربط تخفيف عبء الديون مباشرة بمبادرات القضاء على الفقر بطريقة شفافة قابلة للمساءلة تشترك فيها الحكومة والمجتمع المدني والبلدان المانحة. أما المساعدة التي تلقيناها من الصندوق لتخفيف عبء الديون فقد ذهبت مباشرة لدعم ميزانية القطاع الاجتماعي. وأريد أن أشكر حكومات أيرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا التي ساهمت في حربنا ضد الفقر عن طريق الإسهام في حساب صندوقنا المتعدد الأطراف للمساعدة على تخفيف عبء الديون.

ويشعر وفد بلادي بقلق عميق إزاء التراجع الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل من ثلث الهدف المتفق عليه دوليا وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المانحة. فعلى مدى خمس سنوات متواصلة، من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٧، تراجعت المساعدة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من متوسط مشترك بلغ ٠,٣٣ في المائة إلى أدنى مستوى حيث بلغ ٠,٢٢ في المائة. ويتعين عكس مسار هذا الاتجاه بصورة عاجلة.

بيد أن ما نحتاج إليه هو تلقي مساعدة تعزز بصورة متزايدة من قدرتنا على أن تكون بيدنا خطة التنمية وعملية التنمية، وقدرتنا على التنمية الذاتية. نحن لا نريد المساعدة التي تأخذ منا مبادرة التنمية الكريمة، وتزيد بدلا من أن تخفف من اعتمادنا على المساعدة. ونحتاج في جملة أمور إلى مساعدة تعيننا على تحقيق بيئة مؤاتية تجذب الاستثمارات من القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

والتكنولوجيا هي عامل رئيسي في عملية التنمية. وقد خطونا خطوات كبرى مؤخرا في مجال التكنولوجيا تمثل فرصا هائلة للتنمية البشرية. ومع ذلك، فإن هذه الثورة التكنولوجية تجاوزت إلى حد كبير البلدان الأفريقية وسائر البلدان الأقل نموا. وينبغي للأمم المتحدة، وللمجتمع الدولي عموما، أن تيسر وصول التكنولوجيا وتمويل عملية نقلها، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والسليمة بيئيا، إلى البلدان النامية بشروط ميسرة، أو كهيئات.

وتعمل تنزانيا عن كثب مع بلدان أخرى على إيجاد حل سلمي للصراعات في منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الموارد والمساعدة التقنية للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية في بناء قدرتها على التنوع العمودي والأفقي لسلعها الأساسية.

علاوة على ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ومؤسسات التمويل أن تزيد دعمها للصندوق المشترك للسلع الأساسية، بما في ذلك الوفاء بتعهداتها. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تعيد النظر في الاقتراح بإنشاء صندوق خاص لتعزيز تنوع السلع الأساسية في أفريقيا.

ويحدونا الأمل في أن يعطي الاجتماع الوزاري الذي عقده منظمة التجارة العالمية في سياتل زخما إضافيا لتنفيذ تدابير تساعد أقل البلدان نموا على الاندماج في النظام التجاري الدولي بطريقة مجدية. ونطالب مجتمع المانحين بتقديم المساعدة المالية والتقنية من أجل تنفيذ أطر التكامل التي تعدها أقل البلدان نموا.

إن عبء الدين هو إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا في أفريقيا وغيرها. فهذه البلدان تتركس نسبة عالية، تتجاوز في بعض الحالات ٣٠ في المائة من دخل الحكومة لخدمة الدين، الأمر الذي يترتب عليه خطر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ونحن نرحب بمختلف مبادرات تخفيف عبء الديون التي يتخذها مجتمع المانحين. فهي تحقق بعض الانفراج، بيد أن الأمر يستدعي على نحو عاجل المزيد من التدابير البعيدة الأثر، بما في ذلك الإعفاء من دفع الديون، حتى يترك ذلك أثرا على الفقر.

وترحب تنزانيا بالتعهديات التي أجريت على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك في مؤتمر قمة كولون الذي عقده مجموعة البلدان السبعة. ومع ذلك، فإذا أريد للنمو أن يكون مستداما، فإن جهود الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها تحتاج إلى أن تكملها مستويات كافية من التمويل الخارجي. وينبغي ألا يكون تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة بديلا عن زيادة المساعدة الثنائية التي لا تتولد عنها ديون، كما ينبغي عدم تمويلها عن طريق إعادة توزيع المساعدة الملتزم بتقديمها.

ولقد أنشأت تنزانيا صندوقا متعدد الأطراف لتخفيف عبء الديون بغية المساعدة في خدمة الدين المتعدد الأطراف، وبما يوجه الوفورات نحو أنشطة تخفيض الفقر في القطاع الاجتماعي، من قبيل خدمات

التي سعت إليها الأمم المتحدة من دون أي تأخيرات أخرى لا لزوم لها.

ويشيد وفد بلادي بوقف إطلاق النار والتسويات التفاوضية التي تم التوصل إليها في الصراعات الدائرة في غينيا - بيساو وسيراليون وليبيريا، فيما نحث على التوصل إلى التزام عملي بالسلام والمصالحة في الحرب الإثيوبية - الإريترية.

وأود أيضا أن أثنى على التطورات الإيجابية الجارية في الشرق الأوسط وأن أشجع عليها. وإنني أحث الرئيس عرفات ورئيس الوزراء باراك على أن يظل ملتزمين بعملية السلام، وعلى أن يتحركا بشجاعة وبرؤية ثابتة نحو المراحل المقبلة التي تكفل إحلال سلام وأمن دائمين لشعبيهما، وهو ما امتنع على الفلسطينيين والشعب الإسرائيلي لفترة طويلة.

ومن على هذا المنبر، أشجب ما يقوم به تجار الحرب الذين يؤججون الصراعات في القارة الأفريقية. وينبغي أن يكف تجار السلاح عن إمداد مناطق الصراع بالأسلحة. وينبغي أن تتقيد البلدان بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تحظر تجارة الأسلحة، ولا سيما بين الكيانات التي لا صلة لها بالدولة. وإنه لأمر لا أخلاقي وغير مقبول أن تُستعمل الموارد الطبيعية من قبيل الذهب والماس والنفط والخشب، وهي الموارد التي ينبغي استغلالها لبناء مستقبل أفضل لأطفال أفريقيا، في شراء الأسلحة من البلدان الغنية وعملاء الأسلحة التي تُستخدم في قتل الأطفال وأهاليهم وتشويههم.

وهناك مشكلة لاجئين تترافق مع الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى. فتنزانيا تستقبل لاجئين منذ ما يزيد على ٤٠ عاما. وفي هذه اللحظة، ما زلنا نستضيف ما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ، البعض منهم في مخيمات للاجئين وعديدون آخرون في مخيمات استيطانية وغيرها. ونحن نستقبل اللاجئين دوما لأسباب إنسانية وفقا للعادات الأفريقية ووفاء بالتزاماتنا الدولية. ولم نعمل أبدا على رد أولئك الهاربين إنقاذا لأرواحهم، كما لم نفاوض أبدا مع بلدان أخرى على عدد اللاجئين. وبالنسبة إلينا، حان وقت الاستغاثة من أجل تلقي المزيد من المساعدات بغية توفير العون والملاذ لهؤلاء الناس. وإنني أشيد بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، وبزملائها على الجهود التي يبذلونها من أجل لفت الانتباه الدولي إلى اللاجئين والمشردين الأفارقة.

فعملية السلام في بوروندي، بإشراف المعلم جوليس ك. نيريري، تمضي قدما في أروشا. والمحك الرئيسي هو الترتيبات الأمنية التي من شأنها أن تبعث على الثقة والأمان للجميع، فضلا عن عملية ديمقراطية يشترك فيها جميع من يهمهم الأمر. ويحدونا الأمل في أن تحل هذه المشاكل في الجولات المقبلة من المحادثات، حتى يمكن التوصل إلى إبرام اتفاق سلام في أسرع وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل حث جميع الأطراف الرئيسية على المشاركة الكاملة في عملية أروشا للسلام. وينبغي عدم تشجيع أي من المحاولات الرامية إلى تقويض المفاوضات، أيا كانت الذريعة.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فمن المشجع جدا أن جميع الأطراف المعنية في الصراع وقّعت أخيرا على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. والتحدي الكامن أمامنا يتمثل في عدم السماح بتبديد الزخم المتولد، بل في التحرك بسرعة نحو تنفيذ الهدنة، بما في ذلك إيفاد وتمكين مراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية، وقوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة.

ولا تزال أنغولا تشهد حربا بين الأشقاء تشنها قوات الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) ضد الحكومة الشرعية في أنغولا. والواضح أن جونا سافيميبي انتهك اتفاق لوساكا للسلام وأظهر عدم مبالاة بالرأي العام الدولي. ومن غير المفيد أن تسحب الأمم المتحدة فريق مراقبيها من أنغولا، حيث من شأن هذا أن يبعث برسالة سلبية مفادها أن المجتمع الدولي يتخلى عن أنغولا وقت الحاجة.

ولقد أعرب أحدت مؤتمر قمة عقدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ماکوتو عن التضامن مع حكومة الرئيس دوس سانتوس وتعهد بتقديم الدعم المعنوي والمادي له. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحدو حذو الجماعة في تقديم دعمه إلى الحكومة الأنغولية وفي إدانة جونا سافيميبي بوصفه مجرم حرب. وينبغي اتخاذ إجراءات ضده تكون على مستوى خطورة أعماله وإساءاته لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تتابع تنزانيا عن كذب عملية السلام في إطار بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ويحدونا الأمل في إيجاد حل للأزمة عن طريق إجراء استفتاء مثلما تنص عليه عملية السلام

إننا في تنزانيا نؤمن بأن ما من جهود وطنية أو عالمية للقضاء على الفقر يمكن أن تنجح ما لم تتصد المحدة على مواصلة تعزيز الدعوة المتصلة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك توفير الموارد والمساعدة الفنية لتعزيز تعليم المرأة وصحتها، وسائر المشروعات التي تستهدف تمكين المرأة.

وحكومة بلدي تسعى إلى التأكد من أن إتاحة الفرص للمرأة للمشاركة بشكل تام في جميع مستويات صنع القرار، ولحصولها، بقدر متساو، على التعليم والوصول إلى الائتمانات على أساس تفضيلي. وقد اتخذنا أيضا تدابير لحماية النساء والبنات والأطفال من المضايقة الجنسية والإيذاء الجنسي. وتنزانيا لديها تشريعات بالغة الشدة بشأن الجرائم الجنسية تصل إلى عقوبة السجن مدى الحياة. وهناك أيضا قانون جديد للأراضي يقضي بالمساواة التامة بين الجنسين في ملكية الأراضي واستخدامها والتصرف فيها، وهو يجب القانون العرفي بشأن الأراضي. وهناك أيضا قوانين لحماية حقوق المرأة في الزواج، وحضانة الأطفال والمواريث، تجري الآن مراجعتها لمعالجة جميع شواغل المرأة. كما تبذل جهود خاصة لزيادة التحاق البنات والنساء بجميع مستويات التعليم.

هذه أوقات مثيرة للتحدي، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية. ومع ذلك، أعتقد أن هناك بصيصا من الأمل لإرساء الأسس لنظام للتعاون الإنمائي الدولي يكون أكثر إنصافا ودينامية عن طريق نهج الشراكة الذكي الذي يحقق نتيجة مفيدة لكل الشركاء. وإذ تدخل الألفية الجديدة، أود أن أؤكد مجددا التزامنا الثابت بالتعاون مع الآخرين في تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه، والسلام والأمن، وبالعالم أفضل للأجيال الحالية والمقبلة.

وبينما تدخل قرن العولمة، فلتطرح جميع الحكومات السؤال الآتي: هل نحن نعولم الرفاه أم نعولم الفقر؟ هل نسعى إلى تحقيق ذلك النوع من التصحيح السياسي الذي يتغاضى عن تحقيق رفاهية العيش مع الفقر أم ذلك النوع الذي يضفي أسماء مخففة على الفقر البغيض متظاهرا بأنه سيختفي؟ في صورة كاريكاتورية مغممة بالحياة في ١٩٦٥، صور جوليس فيفر محنة الفقر في الكلمات الآتية:

إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد قامت بالكثير، ولكنها لا يمكنها أن تقوم بشيء إلا بقدر ما يوفره لها المجتمع الدولي من موارد للقيام به. وإنني أحث على تقديم المزيد من الدعم للمفوضية ولسائر وكالات الإغاثة الأخرى العاملة في تنزانيا، كما أحث على تقديم دعم أكبر إلى حكومة بلدي.

ومع ذلك، فإن الحل الدائم لمشكلة اللاجئين يكمن في حل الأسباب الجذرية في البلدان المولدة للاجئين. وهذا من شأنه أن يمكن المفوضية من بدء عملية عودة اللاجئين، كما حدث بنجاح في حالة رواندا منذ ثلاث سنوات.

ومنذ أربع سنوات، أنشأت الأمم المتحدة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا. وبصرف النظر عن المشاكل التي تواجهها المحكمة في أوائل سني حياتها، تشني حكومة تنزانيا على منجزاتها العديدة التي تمثل سوابق قضائية في العصر الجديد للعدالة الجنائية الدولية. ونشني على زيادة كفاءة عمليات المحكمة وإدارتها في ظل مسجلها.

وبينما تتعهد بمواصلة الدعم التام للمحكمة وفقا للالتزاماتنا باعتبارنا البلد المضيف، ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله إلى مواصلة تقديم كل الدعم الضروري، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية، إلى أن تنجز بنجاح مهمة محاكمة جميع المجرمين في حملة الإبادة الجماعية في رواندا. ويجب أن تُبعث رسالة قوية واضحة من هذه الجمعية بأنه ما من مجرم حرب سيهرب من ذراع القانون الدولي الطويلة أبدا.

وتنزانيا تضم صوتها إلى الأصوات التي تستنكر المحاولات العنيفة لإجهاض رغبة شعب تيمور الشرقية في أن يكون حرا وذا سيادة، تلك الرغبة التي أعرب عنها بحرية وبشكل حاسم في استفتاء حر منصف. إن نتائج الاستفتاء يجب أن تحترم وتطلعات الشعب التيموري يجب أن تتحقق. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته للوصول بهذه العملية إلى خاتمة ناجحة. وأي جهد وإن كبر وأية تضحية وإن عظمت يهونان في هذا السبيل. ونحن نشني على القرار الذي اتخذته حكومة إندونيسيا بدعوة الجهود الدولية والتعاون معها تحت رعاية الأمم المتحدة لوقف المذابح والمفاسد ولضمان تحقيق رغبات غالبية شعب تيمور الشرقية بشكل بات، ونشجع على تنفيذه.

ترأس بشكل باهر الدورة الماضية، وهو مصدر اعتزاز  
لأمريكا اللاتينية.

ونود أيضا أن نبعث برسالة دعم حار وتحية إلى  
الأمين العام، السيد كوفي عنان، على العمل المثمر الذي  
يسعى إلى إنجاز همة محمودة وبصيرة ثاقبة، لإصلاح،  
وتدعيم، وتنشيط منظومة الأمم المتحدة، وهي مهمة  
معقدة وحساسة، في إطار شامل، في نفس الوقت الذي  
يتطلع فيه إلى قرن جديد وألفية جديدة يتطلبان الكثير  
من التنقيح، والتعديل، والتكيف.

ونحن نتشاطر ونؤيد المبادرات التي تهدف  
لتحقيق عدد من المقاصد، منها التيسير على البلدان  
المتخلفة نسبيا، المنخرطة في مهام التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية ومكافحة الفقر، في أن تحقق الانتقال المؤلم  
والصعب جدا إلى عالم جديد يتصف بالعلومة ويتميز  
باقتصاد السوق الخالي من الحواجز، الذي تفرض فيه  
أنماط تتطور تطورا سريعا فيما يتعلق بالمنافسة،  
والتكنولوجيا المتقدمة، والنماذج الثقافية والاستهلاكية،  
 والاتصالات الاجتماعية والتي تجرى عن طريق  
الحاسوب، والأنظمة المعقدة للتمويل، وطائفة عريضة من  
الأدوات والعمليات الأخرى. كل هذا يؤكد بواقعية صارخة  
الفروق والاختلالات الهائلة التي توجد على الصعيد  
الدولي.

هذه هي التحديات الرئيسية التي يتعين علينا  
مواجهتها معا، مستخدمين الإرادة السياسية، والعمل  
المضني، والتعليم، والتدريب، ونقل العلم والتكنولوجيا،  
والاستثمار، والانفتاح، والإنتاج، والتجارة، والمهارات  
الفاخرة، وسياسات المشاركة الفعالة لكي نضمن أن  
المنافع المشتركة سوف تتدفق بالنتج على الجميع،  
بنزاهة وتكافؤ، في جميع شرائح النسيج الاجتماعي  
لشعوبنا.

وسيكون من المؤسف، بل من الخطير جدا ألا نترجم  
هذه الفرص العظيمة التي تقدمها العولمة إلى تغييرات  
إيجابية، ومبتكرة، وملموسة تشجع بفعالية، وفي أقصر  
وقت ممكن، على التحسين الموضوعي في مستويات  
المعيشة، والتوقعات، والفرص بالنسبة للأغلبية الساحقة  
في إطار التنمية المستدامة.

وقد ثارت القلاقل في بعض الأحيان، في مراحل  
معينة من هذه العمليات الانتقالية، نتيجة للتفاوت المزج

"لقد تعودت على الاعتقاد بأنني فقير. ثم  
أضروني بأنني لست فقيرا؛ إنما محتاج. وبعد ذلك  
أخبروني بأنني انهزامي إذ أفكر في نفسي بأنني  
محتاج؛ فأنا معدم. وبعد ذلك أخبروني بأن كلمة معدم  
يبالغ في استخدامها؛ فأنا محروم. إنني لا أزال لأجد  
عشرة سنتات، لكن لدي مجموعة كبيرة من  
المفردات".

تلك المحنة التي يعيشها الفقراء لا تزال قائمة بنفس  
الحدة حتى اليوم. لقد تكلمنا كثيرا؛ ربما كثيرا جدا.  
وسجلات هذه المنظمة تطفح بدراسات وأفكار  
واستعراضات. فلنعمل على أن ننفذ أكثر ونتكلم أقل في  
القرن الجديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة،  
أود أن أشكر رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة على البيان  
الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد بنجامين وليم مكابا، رئيس جمهورية  
تنزانيا المتحدة من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ارنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية  
نيكاراغوا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن  
إلى خطاب يليقيه رئيس جمهورية نيكاراغوا.

اصطحب السيد ارنولدو أليمان لاكايو، رئيس  
جمهورية نيكاراغوا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة،  
يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية  
نيكاراغوا، فخامة السيد ارنولدو أليمان لاكايو، وأدعوه إلى  
الإدلاء ببيانه.

الرئيس لاكايو (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، أرجو أن  
تقبلوا أحر تهانتي بمناسبة انتخابكم الذي أنتم  
جديرون به لرئاسة الجمعية العامة. ونتمنى لكم كل النجاح،  
الذي نحن مقتنعون بأنه سيتحقق في ظل قيادتكم متمثلا  
في نتائج هذه الجلسات.

ونود أيضا أن نعرب عن الاعتراف الحار بالجميل  
لوزير خارجية أوروغواي، السيد ديدبير أوبرتي، الذي

شأنها أن تكسب دعم ومصادقية المجتمع الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف. وأدى ذلك إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج جديد لمرافق التعديل الهيكلي المعزز، يرجى استكماله في ظرف ثلاث سنوات، ويمكننا بعد ذلك من الاستفادة من الخطة الميسرة لمبادرة دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وأثناء انشغالنا بالتضحيات الكثيرة التي كان علينا أن نقدمها أثناء العملية العسيرة للشفاء، وإعادة التنظيم، والتعمير، عانينا قبل أقل من سنة بقليل من الآثار المدمرة والسيئة التوقيت لإعصار ميتش، الذي أثر بشدة على جهودنا، وعملنا، وخططنا. ومع ذلك، فإن التعاون الدولي الكريم خفف بعض الشيء من المعاناة، والخسارة التي لا تعوض في آلاف أرواح مواطنينا، والدمار الواسع الانتشار للبنيات التحتية الأساسية، والممتلكات، والموارد الطبيعية، والبيئة.

والأضرار التي خلفتها تلك المأساة خلقت أيضا تحديات وفرصا جديدة، تشجعنا على مضاعفة جهودنا وإيجاد الوحدة اللازمة، مشتركين معا، دون تفرقة، في بذل الجهود الرامية إلى التحرك قدما. ولهذا، فإن المجموعة الاستشارية لتعمير أمريكا الوسطى وتحولها، التي اجتمعت أولا بمصرف الإنماء للبلدان الأمريكية في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ نتيجة لإعصار ميتش، اجتمعت في استكهولم في أيار/مايو من هذا العام وقدمت دعما عالميا مرحليا إلى نيكاراغوا يبلغ ٢,٥ بليون دولار لمدة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات. وهذا الدعم الكبير يمكننا من إيلاء الاهتمام الملح للبرامج الاجتماعية ومشاريع البنيات التحتية، مع إعطاء الأولوية للمجالات الحساسة، وهي الصحة، والتعليم، والإسكان، فضلا عن خطط مساعدة صغار المنتجين والعمال الزراعيين المتضررين من إعصار ميتش.

وقد أدى التنفيذ المنظم لبرنامج مرفق التعديل الهيكلي المعزز، والمجموعة الجديدة من الملابس التي أسفر عنها الإعصار، في الأسبوع الماضي، إلى حدث تصادف وقوعه - لسعادتنا - مع الاحتفال باستقلالنا الوطني، وهو قرار صندوق النقد الدولي الذي أيد القرار الذي سبق أن اتخذه البنك الدولي، مما يسمح بإدراج نيكاراغوا في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذا الحدث الاستثنائي، الذي يعني عفوا كبيرا عن ديننا الخارجي، كان حدا فاصلا تاريخيا يفتح فصلا جديدا في استقلالنا الحديث، مما يحول الواقع الاقتصادي

بين مختلف القطاعات والفئات الاجتماعية. وهذه الفروق توجد، بل وتنمو في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهي الأغلبية.

وينبغي لنا أن نتقرب هذه الآثار السلبية، أو نعكس مسارها، أو نخففها، أو على الأقل نعالجها بواقعية وحساسية، فأصولها وخصائصها تعود إلى ملابسات وظروف محددة كان يفترض أنها مؤقتة. وعدم اتخاذ التدابير الكافية يمكن أن يعرض الديمقراطية الوليدة للخطر، وهي تواجه المخاطر في بناء استقرارها وهياكلها المؤسسية لسيادة القانون والحكم السديد.

ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في هذه المهمة الأساسية، بمختلف أشكالها، أمر حيوي. ويجب علينا أن نستخدم الحوار الدائم، والمفتوح، والتعددي لكي نيسر إحداث التغييرات في المسار، والإصلاح، وتوافق الآراء، مما يسهم في تدعيم النظم الديمقراطية وتمكين الأفراد من المعيشة معا في سلام.

وفي هذا الصدد، فإن القوتين السياسيتين الرئيسيتين في نيكاراغوا فازتا هذا العام بما يزيد قليلا عن ٩٠ في المائة من الأصوات في الانتخابات التي أجريت مؤخرا، وقدمتا جدول أعمال سيقدم إلى الجمعية الوطنية للنظر فيه ومناقشته بشفافية كاملة في هذا المنتدى الرئيسي للدولة.

وفضلا عن ذلك، بدأت بلادي منذ عام ١٩٩٧ عملية صعبة لإعادة التنظيم والتكيف الهيكلي، فقررت أن تواجه بمسؤولية التكاليف السياسية والاجتماعية الباهظة لإرساء الأساس المستقر للتعمير والتحول الوطنيين الديناميين.

ويجب أن نخلف وراءنا إلى الأبد تلك الفترة المؤلمة من تاريخنا، التي ظلت أكثر من عقد واتسمت بالتدمير والعنف في حلقة من المجابهة بين الأشقاء، والتي جرى التغلب عليها لحسن الحظ. هذه الفترة الفاصلة تركتنا في وضع ضعيف جدا ظهر في تدهور جميع مؤشرات التنمية البشرية، والانهايار العام للأنشطة الاقتصادية، والدين الخارجي الضخم الذي تنوء تحت ثقله الغامر الذي لا يحتمل كواهل شعب نيكاراغوا الفقير الذي يعاني منذ فترة طويلة.

وهذه الحالة المفترطة الهشاشة حتمت على حكومة بلادي، في مستهل عهدنا، أن تضع سياسة اقتصادية من

المجتمع الدولي، وبخاصة منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، على الموارد الكبيرة التي وضعت تحت تصرفنا للقيام بهذه المهمة الحساسة.

وبوصفنا من الموقعين على معاهدة ثلاثيولوكو، ندعم بلا تحفظ المبادرات الرامية إلى إنشاء آلية دولية للقضاء التام على الأسلحة النووية. كما أننا على وعي تام بالخطر الداهم الذي يشكله لأمن أمننا وللسلام الاتجار بالأسلحة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة الصغيرة التي تتسبب في أشد المعاناة وفي ضياع أرواح البشر.

ونشارك في الحملة العالمية لمكافحة الفقر، سواء كان ذلك الفقر معمما أو مركزا أو في شرائح متنوعة من مجتمعاتنا. ومن دواعي سرورنا أن السنة الأخيرة من هذا القرن سميت السنة الدولية لكبار السن، الذين يعانون، على ما يبدو، الفقر والإهمال بشكل متزايد. وكذلك نؤكد من جديد التزامنا بكفالة الحماية الاجتماعية، إلى جانب مضاعفة الجهود لزيادة فعالية الأمن الشخصي للمواطنين وأمن ممتلكاتهم على حد سواء.

ولا أود أن أنهي كلمتي دون أن أدعو الجمعية العامة إلى التفكير مليا في الآمال التي تراود ٢٢ مليون شخص ما زالوا، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، غير ممثلين في الأمم المتحدة - المنظمة ذات الرسالة العالمية، والتي تتخذ فيها أهم القرارات المتعلقة بالسياسات الدولية. وجمهورية الصين التي أسست في عام ١٩١٢، والتي ظلت أمة مستقلة ذات سيادة تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع نيكاراغوا وسائر جمهوريات أمريكا الوسطى وغيرها من البلدان - ما زالت غير ممثلة في المنظمة، وهو وضع مجحف يدعو إلى الأسى. وهذا يمنعها من المشاركة في أعمال المنظمة ومن تقديم إسهامها القيم في مختلف مجالات التعاون الدولي، على الرغم من أنها تمثل امتثالا تاما لأحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه في سان فرانسيسكو.

ولقد دعمت حكومتي، وستظل تدعم، بروح من التضامن الراسخ والأخوي الحق الثابت لجمهورية الصين - التي نرى أن ممارستها السيادة الكاملة على تايوان طوال نصف قرن واقع لا جدال فيه - في الانضمام إلى الأمم المتحدة بصفتها عضوا كامل العضوية. وبالتالي، فإننا نطالب المجتمع الدولي من جديد بالأحرى ذلك الشعب الودود التقدمي والمثالي من حق الاعتراف به والسماح له

والاجتماعي لشعبنا، فيمكنه من دخول القرن الجديد مرتاحا من الأعباء غير المحتملة التي ورثها من الماضي، ومتحملا بحماس متجدد، وإمكانات هائلة، وتفاؤل واقعي لنوعية محسنة تحسنا كبيرا في حياة مواطني نيكاراغوا.

ونود أن نكرر امتناننا الدائم للمجتمع الدولي وللمنظمات المتعددة الأطراف التي مهدت طريقنا، ومكنتنا من السير معا، جنبا إلى جنب، صوب مستقبل يبشر بالخير.

إن نيكاراغوا تقدر الجهود الدائمة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والتي توسعت أثناء هذا العقد لتشمل التحديات الكبرى والقضايا الرئيسية التي تواجه البلد، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالحكم والتنمية المحلية والنهوض ببيئة صحية، والحد من الفقر المدقع، وزيادة وصول القطاعات السكانية المحرومة إلى الخدمات العامة، وتحديث المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز السياسات السكانية، وعملية تسريح المقاتلين السابقين، والبحث عن حلول للصراعات المتعلقة بالملكية من خلال الحوار. وبالمثل، نعترف بالجهود الخاصة التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز إقامة العدل والنظام القضائي الجنائي، وكذلك فيما يتعلق بإنشاء محكمة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية. ومن الواجب هنا أيضا أن نبرز دعم الأمم المتحدة للوقاية من الكوارث الطبيعية عن طريق التغلب على مواطني الضعف في المجالين الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي.

وبالعمل معا مع الأمم المتحدة استطعنا أن نضي شيئا فشيئا بالتزامات المقطوعة في قمة الأرض لعام ١٩٩٢، أثناء فترة ولايتي، بغية إنشاء المجلس الوطني للتنمية المستدامة. كما قطعنا خطوات عملاقة بخصوص الاتفاقيتين المتعلقةتين بالتنوع الحيوي وتغير المناخ، وفيما يتعلق بالمشاركة في المشروعين الكبيرين "الممر الحيوي فيما بين الأمريكتين" و"الممر الحيوي للمحيط الأطلسي".

وفي الوقت ذاته، بذلنا جهدا متصلا في مجال إزالة الألغام من منطقة الحدود مع هندوراس، حيث خلفت الحرب الأخيرة على الأرض ما يزيد على ١٠٠ ألف من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونتوجه بالشكر إلى



إن هذه الدورة للجمعية العامة هي آخر دورة في القرن العشرين. وفي الأعوام المئة الأخيرة على الرغم من وقوع حريقتين عالميين مأساويين توصلت أمم العالم إلى إدراك جماعي مؤداه أن الحروب كلها حروب أهلية وعمليات القتل كلها عمليات قتل إخوة، وأن أي صراع صغير يمكن عن طريق التصعيد إلى المستوى النووي أن يشعل حربا نهائية بين البشر. وهكذا أصبح واضحا أن الأمم لكي تبقى وتزدهر يجب أن تتحد في اتفاق أساسي على درء الحروب وحماية حقوق الإنسان واعتبار الحفاظ على الجنس البشري من أولى أولوياتها.

واليوم ونحن على أعتاب ألفية جديدة بعد نصف قرن من النكسات وأوجه النجاح الهامة، يجب أن تجدد الأمم المتحدة ولايتها بوصفها مصدرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وقوة دافعة نحو السلام.

وأفضل هنا أن أتجنب الإدلاء ببيانات شكلية وأن أقدم بدلا من ذلك بعض الاعتبارات الملموسة والصرحة، لأننا نرى أن هذه المنظمة يجب أن تكون الحافز على استجابة عادلة وواقعية لتحديات مصيرنا المشترك.

ولا يجادل أحد في سمو المبادئ التي يؤكد لها ميثاق الأمم المتحدة. فعاليتها غير المشكوك فيها هي إحدى خصائص النصف الثاني من القرن العشرين. ونحن نقر بأن احترام الميثاق يجب أن يعني، قبل كل شيء، تطبيق تلك المبادئ بصورة فعالة دون تفسيرها بأساليب تشوه مقاصد الميثاق.

إن تجربتنا الجماعية على مدى نصف قرن تدل على أن التطبيق السليم لميثاق الأمم المتحدة هو في الواقع أفضل السبل وأكثرها أمانا لبلوغ وتعزيز مزايا السلام. فمن بين المبادئ التي يجسدها الميثاق التزام الدول بعدم التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في شؤون الدول الأخرى، لأن المساواة في السيادة تستبعد التدخل في الاختصاصات الداخلية للبلدان الأخرى. وذلك يتضمن أيضا الامتثال بحسن نية للالتزامات المتفق عليها؛ ومراعاة المبادئ التي تقوم عليها؛ والاحترام في الوقت نفسه للحريات وحقوق الإنسان. وهذا جانب أساسي من جوانب الشؤون الدولية.

إن مؤسسي الأمم المتحدة، وكان جدي واحدا منهم - لم يخطئوا في اعتقادهم بأن السلم الدولي يقوم على س،،يادة الدول الأعضاء. كما لم يخطئوا حينما رفضوا

بأن يشارك مشاركة فعالة في هذا المحفل العظيم، ومن ثم يتيح له الفرصة التي يستحقها بكل جدارة في أن يقاسمنا رسالة السلام التي يحملها هذا المحفل ويتشاطر معنا روحه السخية لتحقيق التعاون الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد أندريس باسترانا أرانغو، رئيس جمهورية كولومبيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد أندريس باسترانا أرانغو رئيس جمهورية كولومبيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كولومبيا، فخامة السيد أندريس باسترانا أرانغو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس باسترانا (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن بلدي، أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانئنا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. وإنني لعلني يقين بأن الجمعية العامة التي يدير دفتها شخص له صفاتكم وخبرتكم ستحقق النتائج المنشودة.

وأود أن أعرب عن تهانئنا وامتناننا لسلفكم، صديقي المستشار ديدبير أوبيرتي ممثل أوروغواي، على كفاءته في العمل.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على تفانيه وإسهامه في تجديد المنظمة، وأن أكرر التأكيد له على ثقتنا في عمله وفي قيادته.

كولومبيا". وهي تتحسس آراءنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وترمي إلى الدفاع عن كولومبيا ضد تهديد الاتجار بالمخدرات وتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية على كامل ترابنا الوطني، وضمان أمن مواطنينا وتمتعهم الكامل بحقوقهم وحررياتهم. ونعتمد في هذا الصدد على تضامن وإسهام المجتمع الدولي.

وبالنظر إلى تعقيدات العملية فإن من الواضح أن التعاون من أجل السلام يجب أن يتم بمنتهى الحذر. فالإجراءات غير المدروسة يمكن أن تقوض هذه الجهود. وهذا هو سبب قلقنا المتزايد إزاء الإشاعات التي لا أساس لها عن تدخلات عسكرية في كولومبيا، يفترض أن الهدف منها هو مساعدة بلدي في الكفاح الذي تشترك فيه.

وأود أن أصرح رسمياً من على هذا المنبر وبصدق أن كولومبيا الوفية لمبادئها التي تسوس جمهوريتنا، ترفض أي تدخل أجنبي أو تدخل في شؤونها الداخلية. وسوف يعمل الكولومبيون على التغلب على تحدياتنا. وهذه هي أوقات التعاون لا التدخل.

وترى حكومتي أيضاً أن عملية السلام هي الأساس في كسب المعركة ضد مشكلة المخدرات العالمية. فهذه التجارة غير الأخلاقية التي تفتك بالأرواح وتلهب العنف وتدعم الفساد وتدمر نظمنا الإيكولوجية، يجب أن تواجهها جميع الأمم بكل الوسائل المتاحة. ولتحقيق ذلك يجب أن ننسق جهودنا فيما يتعلق بإنتاج واستهلاك هذين الشرين والصلات العديدة بينهما.

وعلى مدى العقدين الماضيين ظلت كولومبيا على الخطوط الأمامية لهذه المعركة تحارب تكتلات المخدرات وحملاتها المثيرة للذعر والإرهاب. وفقدنا في هذه المعركة كثيرين من أحسن مواطنينا الذين ندين لهم بالامتنان البالغ.

ولكن بعد أن قضينا على التكتلات الكولومبية الرئيسية أصبحت التجارة غير المشروعة للمخدرات نوعاً من العدا - أوسع انتشاراً وأكثر دولية وأقل عموماً، وبالتالي أكثر صعوبة في التغلب عليه. ويتطلب القضاء عليه مشاركة حقيقية بين البلدان التي تستهلك وتنتج المخدرات غير المشروعة، مؤكدة مبادئ المسؤولية المشتركة والتبادلية والعدل.

للجوء المنفرد إلى التهديدات واستعمال القوة ضد سلامة الدول واستقلالها فقد توخوا استخدام الوسائل الجماعية الفعالة.

وعلى مدار العام المنصرم عملنا بتصميم على إنهاء الصراع الذي دام ٤٠ عاماً في كولومبيا. وتوصلنا إلى اتفاق على جدول أعمال لمفاوضات تجرى بين حكومتنا والقوات الثورية المسلحة لكولومبيا، وهي أقدم وأكبر الجماعات الفدائية. ولكننا، كما يعلم العالم نتفاوض في قلب الصراع دون استعادة من وقف لإطلاق النار ولذا فعمليات القتل والاختطاف والاعتداء التي تقوم بها جماعات الفدائيين و"جماعات الدفاع عن النفس" لا تزال تحدث الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية. وتحقيق السلام يحتاج إلى وقت وصبر وتفاؤل للتغلب بنجاح على العقبات والشكوك التي تنطوي عليها هذه العملية.

ويوم وقفت آخر مرة على هذه المنصة، قبل عام واحد، رسمت اتجاهها جديداً لبلدي هو: العمل على إنهاء الفساد والعنف في كولومبيا. ولا بد أن أعتز أن العام الماضي كان صعباً؛ والتحديات التي نواجهها معقدة. وأهم درس استفدناه هو أن السلام هدف أولي لكولومبيا. وليس السلام بلا ثمن ولكنه السلام الحقيقي الذي يعزز الديمقراطية ويحفظ الوحدة الإقليمية ويتيح لكل كولومبي مكانه الصحيح في مصيرنا المشترك.

ولا يقتصر السعي إلى السلام على الحوار والتفاوض، ولا على إنهاء الصراع المسلح. فإحلال السلام يتطلب ما هو أكثر كثيراً من إقناع الأطراف بالجلوس على مائدة التفاوض والتوصل إلى حلول توفيقية. وهو يتطلب إعادة بناء المجتمع والدولة بعد القضاء على أسباب الصراع، الأمر الذي يعزز الدولة ويساعد على إرساء أسس السلام الثابت والدائم.

ونحن الكولومبيين نضطلع بجدية بمسؤولية تحقيق السلام. وكما يتضح من تاريخنا الحديث فالدعم الدولي لازم لنا أيضاً لمواجهة تحدياتنا. فكولومبيا بحاجة إلى الدعم المالي من المنظمات المتعددة الأطراف ومن البلدان الصديقة ومن المنظمات غير الحكومية استكمالاً لجهود حكومتي. وهذا الدعم هو الأساس لكولومبيا.

ومن أجل هذه الغاية وضعنا استراتيجية كاملة للسلام والازدهار الاقتصادي وتعزيز الدولة؛ وهي تسمى "خطة

السيد كوفي عنان إلى ذلك عندما تكلم عن ضرورة احترام القيم الأساسية لإضفاء وجه إنساني على السوق العالمي.

ومع نهاية القرن العشرين، فإننا نتحرك قُدماً نحو حقبة من التغيرات القوية، تصاحبها توترات تبعث على القلق. فالعولمة أخذت تتعمق، إلا أنها تتعايش مع قوى تشجع على التجزئة. وبينما تتحرك عمليات السلام قُدماً في العديد من مناطق العالم، تنفجر أنواع جديدة من العنف في مناطق أخرى. وأخذ نطاق الثروة في الاتساع حتى وصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، غير أن الاستبعاد والفقر ما زالا قائمين. والوسائل التكنولوجية التي تعزز الترابط والتنمية تدعم أيضاً شبكات الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، وغسيل الأموال، والاتجار بالأسلحة. وبرزت نزاعات وصراعات تستخدم فيها وسائل لا يبدو أن المجتمع قد أعد العدة لمواجهتها.

وقد أصبحت المواجهة العالمية شيئاً من الماضي، وكذلك المؤامرات القديمة الناتجة عن الصراع ومناطق النفوذ. وهذه أوقات يتعين علينا فيها أن نفكر بوصفنا مجتمعاً حقيقياً من الأمم، وكشركاء متنافسين، ولكن في الدرجة الأولى كشركاء نتشاطر مصيراً مشتركاً.

وبالرغم من ذلك، هناك هاجس بأن الأمور لا تسير على ما يرام. فالعالم لا يزال غير راضٍ عن نفسه. فهناك قوى تعمل على زعزعة الاستقرار وخلخلة الموازين، مما يعرض للخطر الإنجازات التي تحققت حتى الآن. فهناك الملايين من البشر الذين ما زالوا يعانون من سوء التغذية والأمية والمرض والإقصاء.

ولذا يجب علينا أن نعمل على تنشيط التعاون للاستفادة إلى أقصى حد من العولمة، وتوزيع المنافع المتأتية عنها بصورة أكثر عدلاً حتى تكمل التنمية والسلام بعضهما بعضاً بطريقة فعالة ومفيدة. فتنشيط التعاون ليس خياراً؛ بل هو واجب.

وبعد مرور خمسة عقود على إنشاء الأمم المتحدة، فإنها أوفت جزئياً بوعداتها. وتمكنت من تصادي الأوهال التي نجمت عن محرقة عالمية جديدة. إلا أن النظام المتوقع، الذي تضمن فيه الأمم المتحدة السلم والأمن والتنمية لجميع الشعوب، لا يزال بانتظار البناء.

ولا بد أيضاً من زيادة الجهود المبذولة لمصادرة أموال وممتلكات تجار المخدرات التي جمعوها من هذه التجارة غير المشروعة. وعلينا بوجه خاص أن نحارب تهريب المنتجات المصنعة إلى كولومبيا الذي يستخدم أداة لغسل أموال المخدرات وينتهي إلى خنق صناعات كولومبيا.

ويجب علينا أيضاً أن نعمل على وقف السلائف الكيميائية الضرورية لإنتاج المخدرات. والشركات المتعددة الجنسيات التي تستفيد بطريقة أو بأخرى - ينبغي أن تكون موضع مساءلة على عدم اتخاذها الاحتياطات الضرورية للحؤول دون ما تقدمه من مساعدة ومشاركة في الاتجار بالمخدرات نتيجة الإهمال.

ولن يتحقق السلام في كولومبيا طالما بقيت الأعمال التجارية الجشعة تمارس الاتجار بالمخدرات وطالما بقيت السوق السوداء للأسلحة تمد المجموعات غير النظامية بالسلاح. وإننا نشعر بالقلق الشديد إزاء الكميات الكبيرة من مختلف أنواع الأسلحة التي تدخل الأراضي الكولومبية بطريقة غير مشروعة. وثمة حاجة ملحة لا مفر منها لجميع الحكومات للتعاون على مكافحة ووقف هذا الاتجار غير المقبول بالموت والدمار.

وطوال السنتين المنصرمتين، ومنذ أول موجة من الصدمات التي أسفرت عنها ما تسمى بالأزمة الآسيوية، ما برح الاقتصاد يعاني من صعوبات عدم الاستقرار والتباطؤ، ودللت هذه الأزمة على أنه لا يمكن لأية دولة مهما كانت قوية أن تكون محصنة، وأن البلدان الفقيرة تعاني أكثر من غيرها من جراء هذه العواقب.

والفرضية التي تقوم على أن تدفقات رأس المال من شأنها أن تشجع على النمو الاقتصادي المتسارع والمستدام قد تلاشت في ضوء الوقائع، فقد رأينا نمو كميات هائلة من النقد الفعلي التي أدت حركتها التي لا ضابط لها إلى اضطرابات اقتصادية وبطالة وإلى المزيد من الفقر، وفي بعض الحالات إلى عدم استقرار سياسي. وأصبحت أمريكا اللاتينية آخر ضحايا الأزمة. ولذا يجب علينا أن نولي اهتماماً جدياً وأولوية لتصميم هيكل مالي جديد. وهذا لن يكون ناجحاً وفعالاً إذا لم يتضمن زيادة الموارد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويجب أن يتضمن أيضاً آليات دعم للتقليل من الأثر الاجتماعي المترتب على برامج التكيف الهيكلي، ولا سيما تلك التي تؤثر على أكثر القطاعات ضعفاً. وقد أشار الأمين العام،

إمكاناتها الهائلة إلى حدها الأقصى، نكون قد أرسينا الأساس لقيام عالم ينعم بالسلام حقا.

وكولومبيا، وسط ما تعانیه من صعوبات ومشاكل، لا تريد، بل وتأبى أن تكون مجرد شاهد على التغييرات التي تجري هذه الأيام. فليست كولومبيا قوة عسكرية أو قوة اقتصادية. وبالرغم من ذلك، فإنها تلتقى احترام المجتمع العالمي لما تقدمه من دعم غير محدود وغير مشروط لمعايير ومبادئ القانون الدولي. وإننا نقدم إسهامنا - وهو إسهام متواضع، إلا أنه جزء من الجهد المشترك - لبناء مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على بيانه الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد أندريس باسترانا أرانفو، رئيس جمهورية كولومبيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب يدلي به السيد فرناندو برانكو دي سامبايو، رئيس الجمهورية البرتغالية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس الجمهورية البرتغالية.

اصطُحِب السيد فرناندو برانكو دي سامبايو، رئيس الجمهورية البرتغالية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد فرناندو برانكو دي سامبايو، رئيس الجمهورية البرتغالية، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سامبايو (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نسا بالانكليزية): أود، ياسيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. إن انتخابكم إشادة مستحقة بالدور الذي تضطلع به ناميبيا في الساحة الدولية. وخصالكم الإنسانية والمهنية والذهنية ستكفل بالتأكيد إدارة إيجابية لأعمالنا.

وأود أيضا اغتنام هذه الفرصة للإشادة بالرئيس الذي انتهت ولايته، السيد ديديير أوبيرتي، على الطريقة

وبعد التقدم الذي تحقق مع مقترحات الأمين العام للإصلاح، فإننا نرى وبقلق شديد تباطؤ وتيرة التغيير. فالإصلاح يجب أن يكون عملية مستمرة. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل التكيف بصورة أكثر فعالية مع الظروف والوقائع الجديدة. إلا أن هذا لا يمكن أن يتخذ شكلا هو نتاج حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. نحن نحتاج إلى إرادة متضافرة. فهناك نداءات تأتي من مختلف الجهات لكي يصبح مجلس الأمن أكثر فعالية أو لكي يستلهم روح الميثاق ويعمل على تحقيق توازن واقع القوة العالمية والتطلعات المشروعة للشعوب التي تعوزها القوة.

فنظام الأمن الجماعي هو أحد ركائز تعددية الأطراف. وهو الاستجابة الرشيدة لاتجاهات التدخل أو الاتجاهات الانعزالية، والضمانة العظمى للمبادئ التي ملتزم بها جميعا. وتؤكد كولومبيا من جديد ثقتها بمبادئ الأمن الجماعي هذه والتزامها بالعمل، على نحو حاسم، مع مختلف قطاعات المجتمع الدولي من أجل تعزيز قدرة مجلس الأمن على الاستجابة للمشاكل والأزمات في جميع المناطق. ولهذا فإن بلدي قدم ترشيحه لشغل مقعد في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٢.

لقد ولى زمن النوايا الإصلاحية البسيطة. فمع قدوم الألفية الجديدة، حانت اللحظة التاريخية من أجل البدء من جديد بمفاوضات حقيقية في مختلف المؤسسات. ويتعين علينا أن نتوصل إلى إيجاد نماذج عالمية حقا لضمان أن تنمضي تعددية الأطراف إلى عولمة التضامن. ومن الضروري أن نترك وراء ظهورنا التعميمات أو المعايير المجتزأة من أجل الوصول إلى رؤية شاملة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي بذل جهد تنسيقي كبير بين هذه المؤسسات والجهات الدولية الجديدة الفاعلة، بما فيها المنظمات غير الحكومية، وتشجيع الترابط الفعلي داخل نظام معلوم أكثر عدلا. لقد دلل القرن العشرون على أن ما كان يعتبر فكرة طوباوية ذات يوم، أي الأمم المتحدة، استطاعت أن تسود فوق الأهوال والقسوة.

والتزامنا الأسمى يجب أن يكون التزاما بالحالة الإنسانية، وبأخلاق وثقافة الشعوب، وبالتضامن واحترام الآخرين، بغض النظر عن الاعتبارات الإثنية والأيدولوجية والدينية أو أية اعتبارات أخرى. وليس بمستطاعنا أن نكل حتى يتحقق اليوم الذي تصب فيه الحرية والديمقراطية كما تردان في وثائقنا واقعا عالميا. وعندما نتمكن من تحرير الروح الإنسانية لكي تطور

والأحداث التي شهدتها تيمور الشرقية في الأسابيع القليلة الماضية هزت ضمير المجتمع الدولي وهي ترغمننا على التفكير في مسؤولية الأمم المتحدة، بصفتها الهيئة التي تمثل ذلك المجتمع، عن بناء مجتمع دولي أكثر عدالة وإنسانية. ومع تزايد رسوخ الوعي العالمي في أواخر هذا القرن بالقيمة غير القابلة للتصرف المتمثلة في كرامة الإنسان، تق،، ع على أعضاء المجتمع الدولي مسؤولية متنامية الثقل للتوفيق بين المبادئ والمصالح، علما بأن مشروعية المصالح تقتضي احترام المبادئ. ويقتضي ذلك الوعي، من جميع الذين يشغلون مناصب رسمية، أن يستجيبوا على نحو فوري وحازم للسلوك السياسي غير المقبول أخلاقيا وقانونيا، فضلا عن الاستجابة للمآسي الإنسانية ودورات عدم الاستقرار الإقليمي التي تسببها تلك المآسي.

إن الرأي العام العالمي، الذي يتشكل أمام أعيننا نتيجة لعولمة وسائل الاتصال، يتوقع منا تلك الردود ويصعب عليه فهم أن سياسة الكيل بمكيالين غالبا ما يتم اللجوء إليها في الحالات التي تكون فيها مبادئ متماثلة عرضة للخطر. وجميعنا يعلم أن المجتمع الدولي لم يكن بوسعها دائما أن يرقى إلى مستوى تلك التحديات. ويكفي أن نذكر هنا بمأساة رواندا، وحالات السودان والصومال، والتأخر في القيام بعمل حيال صراعي البوسنة وكوسوفو، وحالات أخرى عديدة من المعاناة الإنسانية التي لم تلق معالجة كافية فأدت إلى فواجع.

ومن ثم، ينبغي لنا أن نشيد برد الفعل السريع للمجتمع الدولي إزاء موجة العنف والإرهاب التي ضربت تيمور الشرقية في الأسابيع الأخيرة وما نجم عن ذلك من حشد قوة متعددة الجنسيات كلفت بضمان عودة السلام والأمن إلى الإقليم، وحماية ودعم بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وتيسير عمليات تقديم المساعدة الإنسانية لشعب ذلك الإقليم. وأود أن أعرب عن الشكر لجميع من أسهموا في تحقيق هذه النتيجة، وبصفة خاصة، للبلدان التي شاركت في تشكيل تلك القوة.

وفي هذه الحالة، وفيما يتجاوز الجوانب الإنسانية الهائلة، فإن مصداقية الأمم المتحدة نفسها كانت في كفة الميزان. كيف كان بوسع الأمم المتحدة، التي نظمت الاستفتاء الشعبي، أن تخيب الثقة التي وضعها فيها شعب تيمور الشرقية؟ ورغم أن رد الفعل لم يكن بالسرعة التي يستحقها التيموريون والتي كانت تمنها البرتغال، أظهر اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) للعالم أن المجلس

المتفانية والكفاءة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وأتوجه بأسمى آيات التقدير والاحترام إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على الطريقة المرموقة التي ظل يضطلع بها بمهمته العسيرة في وقت تواجه فيه الأمم المتحدة تحديات كبيرة وبالغة التعقيد وتعلق فيه الكثير من الآمال على قدرة المنظمة على الإنجاز.

إنني أخاطب الجمعية العامة وأنا لا أزال تحت تأثير موجة الانفعال والغضب والاشمئزاز التي غمرت العالم بأسره نتيجة للمأساة التي حلت بشعب تيمور الشرقية إثر إعلان نتائج الاستفتاء الشعبي بشأن مستقبل الإقليم الذي أجرته الأمم المتحدة بطريقة مثالية في ٣٠ آب/أغسطس.

إن كل من شاهد صور التيموريين يوم الاقتراع - وهم يمسكون بشدة ببطاقات التسجيل، وينتظرون في طوابير منظمة اللحظة التي انتظروها طويلا للإعراب عن رغبتهم بحرية - لا بد أن يكون ذلك قد أثار في نفسه مشاعر جياشة ولا بد أنه رأى، في تلك الوجوه وتلك الحركات، الجاذبية العالمية للديمقراطية والحرية والعدالة. إن التباين الحاد بين ذلك المثال على الشجاعة الصامتة والحس الحضاري الذي أظهره التيموريون بمشاركتهم الكثيفة في الاقتراع وأعمال الانتقام الوحشية التي أعقبت ذلك يكشف عن أهمية تلك العملية.

ولا أريد أن أخوض مطولا في تاريخ غير معروف للأسف، من الكفاح من أجل الاستقلال الذي ظل شعب تيمور الشرقية يخوضه طوال الـ ٢٤ سنة الماضية. كما لن أروي سلسلة الفظائع التي اضطروا لمعاناتها، والتي لا يزالون يعانونها للأسف من أجل الحصول على حريتهم. إن التاريخ يعلمنا أن ميلاد الدول الجديدة يأتي عادة بعد انتصار شعبها، الذي يحققه نتيجة عملية مؤلمة. وحالة تيمور الشرقية ليست استثناء. فأبناء تيمور الشرقية، بشجاعتهم وتصميمهم واستعدادهم للكفاح والمعاناة، اكتسبوا الحق في أن يصبحوا دولة مستقلة. وأود أن أحييهم، وأحيي قائدهم، اكسانانا غوسماو، الذي تفرض خصاله الإنسانية والسياسية على كل من يعرفه أن يحترمه. وباسم الشعب البرتغالي، أود هنا أن أذعنني لإجلالنا لذكرى جميع التيموريين الذين ضحوا بأرواحهم ثمنا لكرامة شعبهم.

ورابعا، يجب أن نسرع عملية نقل السلطة في الإقليم إلى الأمم المتحدة، مثلما تنص عليه اتفاقات ٥ أيار/مايو، نتيجة الاستفتاء الشعبي الذي جرى بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس. وأي تأخير مهما كان لن يكون مقبولا. ومن الأهمية بمكان أيضا وضع جدول زمني لإكمال الانسحاب الكامل للقوات الإندونيسية الموجودة في الإقليم في أقصر وقت ممكن. ذلك هو السبيل الوحيد لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة وإرساء الأسس لإقامة علاقات سليمة بين دولة تيمور المقبلية وإندونيسيا، وهي بلد يحدونا الأمل في أن يتمكن من تعزيز الوعد الديمقراطي الذي تبشر به عملية الانتقال التي يمر بها حاليا.

وأخيرا، يتعين أن تبذل جهود جبارة لإعادة الإعمار في الإقليم الذي تعرض للدمار تماما بفعل النهب والسرقية والتدمير خلال الأيام الأخيرة. وبغية تحقيق هذا الغرض، فإن الالتزام السخي من قبل المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه.

لقد أعلنت البرتغال عن رغبتها الكاملة في الإسهام في جميع هذه المهام. ونظرا للمسؤوليات الملقة على عاتق البرتغال إزاء شعب تيمور الشرقية الشقيق وفي ضوء التضامن غير المشروط الذي يوحد شعبينا، فإنها أعربت منذ البداية عن استعدادها للانضمام إلى القوة المتعددة الجنسيات. وتنادي لأي تأخير - حيث أن كل دقيقة لها أهميتها من حيث الأرواح ومن حيث المعاناة - وافقنا على تأخير وجودنا في القوة إلى مرحلة لاحقة مع استعدادنا للمشاركة فيها فورا.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار في تيمور الشرقية، فإننا نبذل، وسنظل نبذل قصارى جهدنا. وأود هنا أن أناشد المجتمع الدولي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بقوة أن تساهم في هذا الجهد.

إن شعب تيمور الشرقية، انتظر ربع قرن فيما كان إقليمه رازحا تحت الاحتلال، وإندونيسيا تحاول ضمه، الأمر الذي لم يحظ أبدا باعتراف الأمم المتحدة، لممارسة حقه في تقرير المصير، وهذا حقه بوصفه شعبا يعيش في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، مثلما تقتضيه مبادئ الأمم المتحدة.

لا يقف موقف المتفرج أمام التحديات التي تواجه سلطته، ولا يتركها تمر بدون التصدي لها.

فلنعمل على ألا تكون هذه الحالة استثناء، وإنما يجب أن تكون مثالا من أجل المستقبل. فسرعة رد فعل مجلس الأمن شرط لسلطته وفعاليتها.

إن الكثير مما جرى يتعذر إصلاحه ولا يمكن أن ينسى. أقول هذا بكثير من المرارة. واسمحوا لي أن أضيف أننا في هذه الحالة، كما في حالات أخرى، لا يسعنا أن نشجع على ثقافة الإفلات من العقاب.

ومع ذلك، فإن وصول القوة المتعددة الجنسيات إلى تيمور الشرقية يفتح آفاقا من الأمل، ويجب أن نعتني الآن بالأحياء وأن نحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

إنني أعتبر الأولويات التالية أولويات عاجلة. أولا، إن ضمان الأمن في تيمور الشرقية هو مهمة ذات أولوية من أجل كفالة احترام حقوق أبناء تيمور الفردية وإتاحة الفرصة لهم، أخيرا لكي يعيشوا بسلام من دون أن يتهددهم العنف والاضطهاد. ومن دون الأمن لن نتمكن من الاضطلاع بما يلزم من نشاط وحيوية بالمهام العاجلة المتمثلة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب تيمور الشرقية.

وثانيا، يجب أن نوجه المساعدة الإنسانية المقدمة إلى تيمور الشرقية بمنتهى العجلة لتوفير الأغذية لعشرات الآلاف من المشردين المنتشرين في جميع أنحاء الإقليم وعلاجهم وتوفير المأوى لهم؛ وللعناية بجميع الذين تعرضت ممتلكاتهم للنهب بصورة مستمرة؛ ولمواساة الذين فقدوا أعضاء من أسرهم وأصدقائهم والذين شهدوا بلا حول مشاهد الرعب التي سترسخ في ذاكرتهم إلى الأبد؛ وإعادة توحيد الأسر - وباختصار، لمساعدة شعب أرعبته أعمال العنف التي سقط ضحية لها.

وثالثا، يجب الاهتمام بحالة التيموريين الذين يزيد عددهم على مائة ألف نسمة والذين رحلوا إلى إندونيسيا أو فروا من الإقليم ويعيش معظمهم الآن في تيمور الغربية. إن استمرار وصول المساعدة الإنسانية إلى هؤلاء الناس أمر ملح ولا غنى عنه، عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤسسات الأخرى لحماية حقوق الإنسان، بغية إنقاذ حياة وكرامة اللاجئين، وبغية كفالة عودتهم إلى تيمور الشرقية من دون عوائق.

اصطحب السيد جورج سامبيو، رئيس جمهورية  
البرتغال، من قاعة الجمعية العامة.

#### البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

##### المناقشة العامة

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية  
بنغلاديش الشعبية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن  
إلى بيان تدلي به رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش  
الشعبية.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية  
بنغلاديش الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن  
أرحب برئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية،  
الشيخة حسينة، وأدعوها إلى الإدلاء ببياناتها أمام الجمعية  
العامة.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية؛ وقدم  
الوفد نصا بالانكليزية): هذه السنة سنة خاصة جدا بالنسبة  
لبنغلاديش في الأمم المتحدة. فهي تصادف الذكرى  
السوية الخامسة والعشرين لقبول عضوية بنغلاديش في  
"برلمان الإنسان هذا". وأنتي أحمل لكم التحيات من شعب  
بنغلاديش.

ومما يبعث على السرور بالنسبة لنا، سيدي الرئيس،  
أنكم - في هذه الذكرى الخامسة والعشرين - تترأسون  
الجمعية العامة. إنك مكافح من أجل الحرية، تقود بلدا  
تحرر مؤخرا، إلا أنه خلال عضويته القصيرة في الأمم  
المتحدة أسهم كثيرا في عمل المنظمة.

ونحن نعرب عن تقديرنا الخالص لوزير خارجية  
أوروغواي السيد ديدبير أوبرتي، رئيسنا خلال الدورة  
الماضية، على عمله الممتاز. وأود أيضا أن أرحب بالدول  
الأعضاء الجدد الثلاث في الجمعية العامة تونغا،  
وكريباس، وناورو. ونحن نحس بفرحتها وبهجتها، تماما  
كما حدث بالنسبة لنا منذ ٢٥ عاما.

وفي إطار القرار ٣٧/٣٠ لعام ١٩٨٢، توصلت البرتغال،  
بوصفها الدولة القائمة بإدارة الإقليم، وإندونيسيا، والأمم  
المتحدة إلى اتفاق بتاريخ ٥ أيار/مايو.

ولقد تمت الموافقة على الاستطلاع الشعبي بإشارة  
صريحة في اتفاق ٥ أيار/مايو وفي قرار مجلس الأمن  
١٢٣٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٧ أيار/مايو على حد سواء، وفي  
قرارات الجمعية العامة التي مثلت وتظل تمثل الوثيقة  
الأساسية لحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير:  
وهي القرارات ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) و ٢٦٢٥  
(د - ٢٥).

وعلى الرغم من جميع أعمال التهيب، مارس شعب  
تيمور الشرقية ديمقراطيا حقه في تقرير المصير بتاريخ  
٣٠ آب/أغسطس واختار بأغلبية واضحة وقاطعة  
مستقبله الجماعي مكتسبا بدون شروط وعلى نحو بات  
الحق في تأسيس دولة مستقلة له في نهاية فترة الإدارة  
الانتقالية التي ستستهلها الأمم المتحدة قريبا.

وتنال تيمور الشرقية حريتها وهي تعاني الجراح  
وندوب المعاناة الماضية، بيد أنها تحمل الأمل. ويحدوني  
أمل صادق في أن تصبح عضوا في مجتمع الدول من دون  
إحساس بالندم.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن مسألة تيمور الشرقية هي مسألة شعب وأسس: أي  
كرامة الإنسان والقانون الدولي والضمير الأخلاقي والعالمي.

وعلى الرغم من جميع الأحداث الفظيعة التي جرت  
في الماضي، دعونا نحيا في نهاية العقد الدولي للقضاء  
على الاستعمار، تقرير المصير في تيمور الشرقية.

واسمحوا لي أن أنهي كلمتي بأن أعلن عن الأمل في  
أن تستمع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أسرع وقت  
ممكن لصوت تيمور لورسيه الحر والسيادي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة،  
أود أن أشكر رئيس جمهورية البرتغال على البيان الذي  
أدلى به للتو.

وبعد خمسة وعشرين عاما، ها أنا هنا اليوم لأجدد العهد. في هذه السنوات الخمس والعشرين شهدنا شراكة بين بنغلاديش والأمم المتحدة الناضجة. وابتداء من احتياجاتنا من أجل التنمية الوطنية في المرحلة المبكرة من إعادة البناء وحتى الخطوات المتخذة لتمكين الشعب وإقامة العدالة الاجتماعية، ظلت الأمم المتحدة معنا. وقد أمكننا أيضا تقديم دعم لتعزيز المنظمة وأسهمنا في جهودها للقضاء على الفقر والمرض، وفي صون السلم والأمن وتعزيز أعمال حقوق المقهورين والخاضعين. ونحن نأمل مخلصين أن توسع وتعزز تنمية التعاون بين بنغلاديش ووكالات الأمم المتحدة في بلدنا في السنوات المقبلة.

وتلاحظ بنغلاديش بقلق كبير التدهور الذي حدث مؤخرا في الوفاء بالتزامات البلدان المانحة لنظام الأمم المتحدة الإنمائي، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص. وبنغلاديش تقدر غاية التقدير المساعدة المتعددة الأطراف باعتبارها مصدرا موثوقا به يمكن الاعتماد عليه للخبرة المحايدة، وتحث البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها التي جرى قطعها في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإطار التمويل المتعدد السنوات، بما يمكن بلدانا مثل بنغلاديش من تخطيط البرامج الإنمائية وفقا لهذا.

وبنغلاديش، إذ تذكر ببيان مجموعة الثمانية الذي صدر مؤخرا في كولون، تود أن تذكر بفخر أنها تستخدم بالفعل أكثر من نصف الأموال التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلدنا في برامج تتعلق بسلامة الحكم، تساعدنا على التصدي للأعباء الأساسية لتحقيق تنمية أسرع. وقد حان الوقت الآن لكي يعترف المانحون بالالتزام الذي تعهدنا به والنجاح الذي حققناه بزيادة الموارد لهذه البرامج القيمة.

وفي خلال شهور من إلقاء خطابه التاريخي أمام هذه الهيئة العالمية في ١٩٧٤ اغتالت أبي وأب أمتنا، بالإضافة إلى أمي وثلاثة إخوة لي، كان أصغرهم في العاشرة من عمره، وبطريقة وحشية، مجموعة من القتلة والضباط العسكريين المضللين يوم ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥.

وكان من بين من قتلوا أعمامي، وأختا زوجي، وابنا عمي وعدد من أقاربي الآخرين. وكنت أنا وأختي الوحيدتين الباقيتين، وكنا خارج البلد في ذلك الوقت.

وأعرب عن شكرنا وامتناننا الخالصين للأمين العام ولجميع الدول الأعضاء للدعم والمساعدة اللذين قدما لنا للتغلب على آثار الفيضانات الكارثية التي أصابت بلدنا في العام الماضي. إن حجم الكارثة لم يسبق له مثيل في تاريخنا. ودعم المجتمع الدولي كان مصدر إلهام وتشجيع لشعبنا في مواجهة تحديات إعادة التأهيل وإعادة التعمير.

إنني أقف هنا اليوم بشعور بالفخر والارتياح. فأبو أمتنا، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن، ألقى منذ ٢٥ عاما خطابنا الأول أمام الجمعية العامة بوصفه رئيس حكومه دولة بنغلاديش المستقلة ذات السيادة. وأعربت رسالته في ذلك اليوم عن امتنان الأمة للمجتمع الدولي لوقوفه إلى جانب شعبنا في أحلك أيام القهر؛ وإبلاغ المجتمع الدولي بكفاحنا العظيم من أجل الحرية وتقرير المصير؛ وإخبار العالم بإيماننا بالديمقراطية، والعدالة، والحرية وحقوق الإنسان؛ وبيان العناصر الأساسية لسياستنا الخارجية.

وبالرغم من الاضطرابات السياسية في بلدنا منذ ذلك الوقت، لم يغامر أحد بتغيير المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية التي أرساها أبو أمتنا. وهكذا، تمكنا من الإسهام بشكل إيجابي في الأمم المتحدة بالعمل في العديد من اللجان الهامة والهيئات التنفيذية العديدة في منظومتها، وبالأشتراك بشكل نشط في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وكان من دواعي الامتياز بالنسبة لنا أننا ترأسنا الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة، وكانت لنا عضوية غير دائمة لفترة زمنية واحدة في مجلس الأمن.

لقد حمل بنغاباندو هو الشيخ مجيب الرحمن شعلة شعب لا يقهر إلى الأمم المتحدة عندما وقف على هذه المنصة نفسها أمام الجمعية العامة في ١٩٧٤ وقال،

"إن المبادئ النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة هي المثل التي ضحى من أجلها الملايين من شعبنا، إنني أعلم أن أرواح شهدائنا تشارك شعب بنغلاديش في إلزام نفسه ببناء نظام عالمي تتحقق فيه أمانسي الإنسان من أجل السلام والعدالة".

(A/PV.2243، الفقرة ٢)



الاتفاق إلى إرساء السلام بعد أكثر من عقدين في منطقة بقاع تلال تشيتانونغ التي مزقتها الصراعات. ويسود السلام الآن في المنطقة؛ فقد سلم المتمردون السابقون أسلحتهم وعادوا إلى العيش في سلام؛ كما عاد ٦٣٠٠٠ لاجئ عبر الحدود؛ ولم تقع حوادث عنف هناك منذ التوقيع على الاتفاق.

وليست لدينا أية أوامير فيما يتعلق بأن سر تنميتنا وتقدمنا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالاستثمار في شعبنا. وتوجه جهودنا الآن صوب تحويل مواردنا البشرية الهائلة إلى قوة منتجة. وتهدف برامجنا الإنمائية إلى التخفيف السريع من حدة الفقر. فننعمد سياسات لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا. ونعطي الأولوية للقطاعات الاجتماعية المختلفة، بما فيها التعليم، والرعاية الصحية، والتخفيف من حدة الفقر، والحد من نمو السكان؛ ونخصص أكثر من ٣٠ في المائة من الميزانية للقطاعات الاجتماعية بهدف التخفيف من حدة الفقر، وتمكين السكان، والتنمية البشرية. وتتضمن برامجنا توفير المأوى، وسبل العيش المستدامة من خلال برنامج أشرايون، وإسكان الفقراء، والرعاية الصحية، وتعليم الفقراء، والائتمانات الصغيرة، ومعاشات المسنين، ونقل الدخل للنساء المعدمات، والبرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر. وشغلنا الشاغل الآن هو هذا الجهد الرامي إلى التحرير الاقتصادي للشعب؛ فنحن نريد أن نبني البنغال الذهبي الذي كان حلم مؤسس أمتنا.

إننا نعلم سياسات معينة لكفالة المساواة بين المرأة والرجل. ونسن قوانين ونقيم آليات مؤسسية لتعزيز حقوق النساء، ولضمان حصولهن على الخيارات والفرص، ولتعويض الضحايا، ولتوقيع العقوبات الصارمة على مرتكبي جريمة الاغتصاب، وفعالية الائتمانات الصغيرة في تمكين المرأة أمر هائل. ونحن نشرك المرأة في عملية صنع القرار على جميع المستويات. وأثناء انتخابات الحكومة المحلية التي أجريت مؤخراً، جرى انتخاب أكثر من ١٤٠٠٠ امرأة لمناصب فيها.

وفي سياستنا الخارجية، نلتزم بمبدأ الصداقة تجاه الجميع. ويتطلب الدستور أن نرسي علاقاتنا الدولية على المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

كيف نعالج القضايا الخطيرة للألفية الجديدة؟ إننا نعتبر السلام حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يتعين تحقيقه، واستمراره، وتعزيزه، والتقدم به في جميع

وتوالت الانقلابات والانقلابات المضادة، واحداً تلو الآخر على فترات منتظمة، مؤدية إلى نوع من أنواع الحكم العسكري. وأجبرت على المعيشة في المنفى من أواخر السبعينات إلى أوائل الثمانينات. وبدأت أكافح الحكم المطلق من المنفى. وبعد العودة إلى الوطن في عام ١٩٩١، عززت هذا الكفاح من أجل استعادة حق الشعب في التصويت، وحقه في الحرية وفي الغذاء. وجرى التحرش بي والقبض عليّ من قبل النظم الشمولية، وتعرضت لمحاولات اغتيال متعددة. إلا أن شيئاً لم يمنعني من اتباع طريقي أو السعي إلى تحقيق هدفي، وهو إعادة إرساء الديمقراطية. ونمت قوة الحركة، وكان النصر للشعب في نهاية المطاف. واليوم تترسخ جذور الديمقراطية في بنغلاديش إلى الأبد.

إننا نعزز النظام البرلماني. وأدخلنا نظام مساءلة رئيس الوزراء. ويجري بث هذه الجلسات عن طريق الإذاعة والتلفاز وقت عقدها. ولكي نجعل الديمقراطية راسخة ومستمرة، فقد كفنا حق الشعب في التصويت عن طريق إنشاء حكومة انتقالية غير حزبية، تشكل قبل ثلاثة أشهر من كل انتخاب. وأسعى الآن إلى ضمان حق الشعب في الغذاء؛ وبعبارة أخرى التحرير الاقتصادي ضماناً لسبل الرزق المستدامة. ويدفعني إلى ذلك رغبتني في تهيئة بيئة عادلة، لا لشعبي فحسب، بل للإنسانية جمعاء.

لقد استهدف إنشاء الأمم المتحدة إنقاذ العالم من ويلات حرب عالمية أخرى، وضمان الحقوق الأساسية لبني البشر وقد بقت المنظمة راسخة في وجه الزمن على مدى ما يربو على ٥٠ عاماً من وجودها. ونحن نعتبر السلام والتنمية هدفين جوهريين مرتبطين ارتباطاً تاماً على الصعيدين القومي والدولي. ونتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز السلم تعزيزاً إقليمياً. فنور استلام حكومتي مقاليد الحكم، بادرت بحل قضية تشاطر مياه الفانج مع جارنا، الهند. وسوينا بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ هذه القضية التي ظلت معلقة مدة طويلة. وزرت الهند وباكستان بعد التجارب النووية في جنوب آسيا، وحثتهما على أنه يتعين علينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا لإرساء السلام في منطقتنا، وأن نكرس مواردنا المحدودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أبرم اتفاق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بين الحكومة وممثلي الشعب القبلي المقيم في الجزء الجنوبي الشرقي من بلادنا من دون وساطة طرف ثالث. وأدى هذا

ولا يمكن إنكار حقيقة أن العالم يحتاج إلى الأمم المتحدة. ولكن علينا أن نتذكر أنه من الصحيح بنفس القدر أن الأمم المتحدة تحتاج إلى العالم. ويتعين على جميع البلدان أن تبذل قصاراها للوفاء بالتزاماتها وجعل المنظمة قوية وقادرة على البقاء. وهذا هو المسعى الذي ما فتئت تسلكه بنغلاديش على مدى الـ ٢٥ عاما الماضية.

فلتعش بنغلاديش إلى الأبد، ولتحيا الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به توا.

اصطحبت الشبيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

كلمة السيد كييل ماغني بونديفيك رئيس وزراء مملكة النرويج

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء مملكة النرويج.

اصطحب السيد كييل ماغني بونديفيك رئيس وزراء مملكة النرويج إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب برئيس وزراء مملكة النرويج، فخامة السيد كييل ماغني بونديفيك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بونديفيك (النرويج) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى توضح لنا المأساة في تيمور الشرقية أنه عندما تندلع الحروب والعنف يتجه المجتمع العالمي إلى الأمم المتحدة لفض الصراعات والحفاظ على السلام. ونحن نرحب بالإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن لإقرار القوة المتعددة الجنسيات التي تنتقل حاليا إلى هناك لتوفير الأمن والمعونة لشعب تيمور الشرقية. وسوف تساهم فيها النرويج بالأفراد والتمويل.

نحن نتوجه بأنظارنا إلى الأمم المتحدة متطلعين إلى الأمل والحلول، وإلى حماية كرامة الإنسان والقيم المشتركة في عالم يسوده الظلم والصراع. ومن هنا لا يمكن الاستغناء عن الأمم المتحدة، وهذا ما يحتم علينا نحن

الأوقات. وبدون تنمية، لا يمكن أن يتحقق السلام؛ وبدون تعاون، لا تتحقق التنمية. وبالتالي، ليس هناك خيار إلا بإقامة التعاون الحقيقي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بغية القضاء على الفقر وتحقيق تطلع الشعوب إلى التنمية.

وقد كانت بنغلاديش منسقة مجموعة أقل البلدان نموا طوال العقد بين الماضيين.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن المجتمع الدولي يجب أن يتخذ تدابير خاصة لمساعدة هذه البلدان في جهودها في سبيل التطور والمشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي. وحقوق الإنسان هي جوهر السلام. وما لم تكفل للمواطنين أن يعيشوا حياة كريمة يأمنون فيها على حقوقهم، لا يمكن أن ننعم بعالم يسوده العدل والسلام. وهذا يصدق على المجتمعات المحلية وعلى الأمم بنفس القدر. وفي منطقتنا دعمنا رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي اضطلعت بمبادرات عديدة لتحسين حياة شعوب المنطقة. وعلى المستوى دون الإقليمي، نتعاون مع بوتان ونيبال والهند في الرباعي التنموي لجنوب آسيا.

والأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي تعالج جميع ميادين النشاط الإنساني. وكانت عاملا حافزا في كثير من المبادرات، وحسنت من حياة الناس في مختلف مناطق العالم. وفي التسعينات عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات العالمية للتصدي للتحديات الكبرى التي تواجه البشرية. وعالجت مشاكل كانت تفوق قدرة البلدان فرادي على حلها، وكانت تستدعي تعاوننا دوليا واسع النطاق. وأعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل المتابعة المنسقة والمتكاملة بغية تنفيذ قرارات تلك المؤتمرات تنفيذا فعالا وتامًا. وفي بنغلاديش اتخذنا تدابير ملموسة في هذا الصدد.

إننا بحاجة إلى ضمان أن تظل الأمم المتحدة قادرة على الاستمرار في تلبية احتياجات الجنس البشري المتطورة في القرن المقبل. ولبلوغ هذه الغاية يجب أن يكون لدينا أمم متحدة تتسم بالفعالية والكفاءة. ويسعدني أن بنغلاديش كانت رائدة في اعتماد هذه الخطوات في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أسجل تقديرنا العميق للأمين العام، السيد كوفي عنان الذي حقق إنجازات رائعة في الفترة الزمنية القصيرة التي تولى فيها رئاسة الأمم المتحدة، إنه يستحق منا كامل ثنائنا ودعمنا.

وعلى الحكومات الوطنية المسؤولة الأولى عن التنمية المستدامة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. وعليها أن تعزز وتحمي سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية. وعليها أن تحارب الفساد وتتنع سياسات اقتصادية سليمة. ولا شك أن المساعدة الإنمائية تحقق أقصى فعاليتها في البلدان التي تقوم حكومتها على مبادئ الحكم الرشيد.

وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يبذل المزيد من الجهد لإيجاد الفرص الاقتصادية للعالم النامي. وسوف يكون للخطوات التالية أثر كبير.

أولا، لا بد أن نزيد نقل المساعدة الإنمائية الرسمية من الشمال إلى الجنوب. وقد تجاوزت النرويج الهدف الذي وضعتته الأمم المتحدة على مدى عقدين. ونزاع زيادة المساعدة الإنمائية التي نقدمها أكثر من هذا لتصل إلى ١,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وثانيا، نحن نحتاج إلى شراكات تمكن الحكومات الوطنية من شق طريقها وتحديد أولوياتها. ويجب إدخال القطاع الخاص والأعمال التجارية في عملية التنمية كما بين ذلك الأمين العام.

وثالثا، يجب أن تسير المساعدة الإنمائية وتخفيف الديون جنبا إلى جنب. وعلى الأمم الدائنة أن تعطي الآن أفقر البلدان من أعضاء المجتمع الدولي بداية جديدة. وقد صممت استراتيجية النرويج الوطنية لتخفيف أعباء الديون لهذا الغرض بوجه خاص. كما أننا نؤيد الزخم الذي أوجدته مجموعة الدول السبع لتخفيف أعباء الديون بشكل كبير عن أشد البلدان الفقيرة مديونية.

ورابعا، يجب تيسير دخول البلدان النامية إلى الأسواق العالمية وليس إعاقتها. ولا بد من التركيز على ذلك خلال الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية.

ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة في الحروب الأهلية التي يدخلها غالبا عنصر إضافي من التورط الأجنبي. ويمكن في الغالب ربط الأسباب الجذرية لذلك بالتوترات العرقية وبعدم المساواة في توزيع الموارد - الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية. وخلال التسعينات ازداد توسع أنشطة الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى بتطبيقها الدبلوماسية الوقائية، ونشر قوات

الدول الأعضاء أن نلجأ إلى الأمم المتحدة لتحقيق السلام والتنمية، سواء كان ذلك في تيمور الشرقية أو في كوسوفو أو في الكونغو. ولدى التحضير للجمعية الألفية يجب أن نتصدى معا للتحديات العالمية، بروح جديدة وإحساس جديد بوحدة القصد.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. فالنرويج تتطلع إلى العمل معكم. كما أرحب بحرارة بأعضاء الأمم المتحدة الثلاثة الجدد، جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا.

عند نهاية هذا القرن تفرض علينا العولمة مآزق سياسية وأخلاقية. فقد حدث تقدم هائل في الابتكارات التكنولوجية وفي التطور الاقتصادي والديمقراطي. ومع ذلك ففي الوقت نفسه، وبينما يصبح الغني أكثر غنى، أخذ الفقير يزداد فقرا على فقر. والفقر والتلوث والصراع العنيف وانتهاكات حقوق الإنسان أخطار ما زالت تحدد بأعداد لا حصر لها من البشر في شتى أرجاء العالم، ومكافحة الفقر ومنع الصراعات وتعزيز حقوق الإنسان هي التحديات الرئيسية التي تتصدر جدول أعمالنا العالمي المشترك للقرن المقبل. وعلينا أن نضمن أن يستفيد الجميع، وليست القلة وحدها، من مزايا العولمة، وعلينا أيضا أن نكفل حماية البيئة.

ولتحقيق ذلك نحتاج إلى تقوية النظام المتعدد الأطراف. ويجب علينا أن ندعم الأمم المتحدة وعملها لصالح السلام والأمن والتنمية المستدامة على المستوى العالمي. وعلينا أن نضع الأمم المتحدة في المقدمة.

إننا معا نملك المعرفة والموارد المطلوبة للقضاء على الفقر. إلا أنه لا يزال هناك ١,٣ بليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وهذا أمر لا يمكن قبوله - لا أخلاقيا ولا سياسيا. فهو ظلم وعقبة أمام التقدم الاقتصادي والديمقراطي. ويجب أن يكون تغيير هذا الوضع أولوية بالنسبة لنا جميعا في الشمال والجنوب على السواء. والأمم المتحدة يجب أن تكون الأداة الأولى في هذا الصدد. ليس أمامنا من بديل. فلنعمد إلى بناء شراكة عالمية هدفها اجتثاث الفقر من جذوره. ولنبدأ بحشد الإرادة السياسية والموارد المالية المطلوبة لتحقيق هدف تخفيض الفقر العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهذا أمر يتطلب الإرادة السياسية؛ ويمكن القيام به الآن.

جهودنا لكفالة تعميق جذور الديمقراطية والسلام والازدهار في كل أنحاء جنوب شرق أوروبا.

وفي الوقت نفسه يجب ألا تكون جهودنا المبذولة لإحلال السلام في البلقان على حساب أفقر الشعوب في أنحاء أخرى من العالم. فليس مطلوباً منهم أن يسددوا الحساب.

وللأمم المتحدة ووكالاتها دور رئيسي في تقديم المساعدات الطارئة لضحايا الحرب في كل مكان. وينبغي أن تستكمل المساعدة الإنسانية بجهود تبذل لتعزيز المصالحة والتنمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ويلزم الامتثال للضوابط الدولية بغية حماية المدنيين في الصراع المسلح. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام وقرار مجلس الأمن المعتمد في الأسبوع الماضي. وعلينا في مؤتمر الصليب الأحمر القادم في جنيف أن نولد الزخم اللازم لتأمين جوانب حماية القانون الإنساني الدولي. وسيكون التبكير بإنفاذ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما إسهاماً بالغ الأهمية في سيادة القانون.

ويجب أن نركز على أمن الإنسان منطلقين من الأفراد والمجتمعات. والقضاء على الفقر مسألة حيوية لأمن الإنسان.

إن انتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وانتشار الأسلحة الصغيرة واستخدام الأطفال جنوداً لهما يشكل تهديداً لأمن الإنسان. فهذه الأمور تحدث جروحاً عميقة في المجتمع والأفراد. وقد شهدنا مؤخراً في روسيا كيف أن الإرهاب يضرب الأبرياء. ونحن ندين بشدة هذه الأعمال الإرهابية التي لا يمكن أن يكون لها عذر. فيجب تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة هذه القضايا الخطيرة.

ويجب علينا أن نتابع بنشاط عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وينبغي احترام المبادئ والأهداف التي حددت في العملية التي أنشأتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن التنفيذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت - ٢) والحد منها هما أولويتان حاسمتان. وكذلك المفاوضات

حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الحروب.

ولكن هناك نقاد في الوقت نفسه يدعون أن الأمم المتحدة قد فشلت. وطبيعي أن أموراً كثيرة كان من الممكن أن تتم بصورة أفضل، ولكن علينا ألا ننسى أوجه النجاح الكثيرة، وألا ننسى أننا نحن، الدول الأعضاء، المسؤولون عن إعطاء الأمم المتحدة الولايات للتصرف والأموال والوسائل للنجاح. فلا تجعلوا من الأمم المتحدة كبش فداء لعجزنا. وعلينا بدلاً من هذا أن نتأكد من أن مجلس الأمن يستطيع الوفاء بمهمته الأولية في مجال السلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نتصرف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب أن نضع الأمم المتحدة في المقدمة.

وهذا يعني تعزيز قدرة الأمم المتحدة على درء الصراعات وإدارة الأزمات والتنمية الطويلة الأجل، وعلى جميع الأعضاء الوفاء بالتزاماتهم المالية إزاء منظماتنا العالمية وعملياتها السلمية. فتحقيق الأمن المشترك لا يكون بلا ثمن. وبوجه خاص فإن واجب أقوى أعضاء الأمم المتحدة أن تضرب المثل للآخرين.

وعلى الأمم المتحدة أن تزيد تطوير تعاونها مع المنظمات الإقليمية. وبصفة النرويج الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فهي تعمل على إقامة علاقات أوثق مع منظومة الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى صلات متبادلة بناءة بين جميع المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية المعنية بحفظ السلام والعمل بعد انتهاء الصراعات في أوروبا وخارج أوروبا.

وكوسوفو هي المثل المأساوي للصراعات المعقدة التي شهدناها في السنوات الأخيرة. ولسوف يتطلب بناء السلام الدائم هناك تضافر جهود جميع الأطراف المؤثرة المعنية: الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، وغيرها. وشاغلنا الأول هو تأمين بيئة آمنة لكل شعب كوسوفو بحضور دولي ذي مصداقية.

وعلينا أن نعزز التكامل بين جميع الشعوب والأمم في جنوب شرق أوروبا. ويجب أن نضم إلينا الجميع وألا نستبعد أحداً. وفي صيف هذا العام تعهدنا في مؤتمر قمة سراييفو بأن نجعل تحالف الاستقرار عنصراً أساسياً في

اقتصادية وسياسية في العديد من البلدان الأفريقية. إلا أن الفقر لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً.

ولا تزال النرويج ملتزمة التزاماً راسخاً بالسلام والتنمية في أفريقيا. وسنعمل مع شركائنا الأفارقة من أجل إدارة الصراع والتعاون الإنمائي. وسنعمل مع الأمم المتحدة، ومع منظمة الوحدة الأفريقية، والهيئات دون الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما، من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

و عملية السلام في الشرق الأوسط تقف عند منعطف حاسم. فالرؤية التي كانت لدى الأطراف في ١٩٩٣، عندما جرى التوقيع على اتفاقات أوسلو، لا تزال ناجعة. ودخول الإسرائيليين والفلسطينيين الآن في محادثات الوضع النهائي يمثل علامة إيجابية جداً. والتأييد القوي لعملية السلام يجب أن يظل يحتل أولوية قصوى لدى المجتمع الدولي. ويجب علينا أن نعمل مع الأطراف المعنية من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل يضمن الازدهار والأمن للجميع.

والعالم بحاجة إلى آلية فعالة متعددة الأطراف لمواجهة التحديات المشتركة. ويجب علينا بالنسبة للقرن المقبل أن نبني أولاً أمماً متحدة أقوى في مجال الأمن العالمي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ وثانياً، يجب أن نستخدم الأمم المتحدة كأداة رئيسية من أجل تحقيق السلام والتنمية، والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وثالثاً، يجب معالجة الفقر ومنع الصراع بوصفهما تحديات رئيسية في رأس جدول أعمالنا. والأمر يعود إلينا، نحن الدول الأعضاء، في جعل ذلك ممكناً. ومعاً يجب علينا أن نحقق ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء مملكة النرويج على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد كييل ماغني بوند يفنيك، رئيس وزراء مملكة النرويج من المنصة.

كلمة السيد سامديش هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقبه رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

المتعلقة بستارت - ٣ لخفض الترسانات النووية، ومعاهدة الوقف الاختياري. وهذه جميعها عناصر حاسمة في جدول أعمال عالمي للتنمية البشرية المستدامة.

وعندما تقع الكوارث الطبيعية، يكون الفقراء هم الأكثر عرضة للتأثر بها. والمآسي التي وقعت مؤخراً في تركيا واليونان أثرت فينا تأثيراً عميقاً. وعلى نحو متزايد، فإن ضغط الإنسان على الطبيعة يبدو أنه يمثل أحد العوامل التي تسهم في وقوع الكوارث الطبيعية، التي غالباً ما تكون سبباً في وقوع دمار واسع النطاق في البلدان النامية. ويجب علينا أن نضاعف من جهودنا لمساعدة البلدان النامية لكي تصبح أقل هشاشة. وفي هذا الصدد، فإن النرويج تولي أهمية كبيرة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي ستعقد في الأسبوع القادم، بشأن برنامج عمل بربادوس المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

فمنع الصراع، والمساعدة الإنسانية وجهود التنمية يجب أن تسير جنباً إلى جنب. ويجب علينا أن نعالج الأسباب الكامنة وراء الفقر والعوز، وليس ظواهرهما فقط. والإصلاح السياسي والاقتصادي ينبغي أن يسير بموازاة المساعدة الإنسانية. ويجب علينا أن نسد الفجوة بين أعمال الإغاثة والتنمية الطويلة الأمد. وهذا يتطلب إقامة تعاون وثيق ومشاركة أسرة الأمم المتحدة كلها بالإضافة إلى مؤسسات بريتون وودز. وتقرير الأمين العام عن أفريقيا تدل بوضوح على أن الفقر والتخلف والصراعات العنيفة مترابطة ترابطاً وثيقاً: ولا يمكن لنا أن نعالج واحدة دون معالجة غيرها.

وأشار الأمين العام إلى ضرورة وجود نهج شامل وتنسيق أفضل لمنع الصراع وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، في منظومة الأمم المتحدة. ولقد بدأت الأمانة فعلاً بعملية تنفيذ ومتابعة. وتؤيد النرويج تأييداً تاماً مبادرة الأمين العام، وتقف على أهبة الاستعداد لتوفير الدعم العملي والمالي لهذا المسعى الهام. وسنخصص مبلغ ثلاثة ملايين دولار للأمانة لاستخدامه من أجل هذا الغرض.

والحالة في أفريقيا تثير القلق. فالنزاعات المسلحة تعمل على إعاقة التنمية في العديد من البلدان. وكذلك يلحق مرض الإيدز خسائر فادحة. وهناك بوادر إيجابية أيضاً، فنحن نشهد نمو الديمقراطية، والانتقال إلى السلطة المدنية، وإجراء انتخابات حرة وإصلاحات

فيما بين الأطراف المنتخبة الرئيسية بشأن وضع خطة عمل مشتركة لخدمة قضية البلد وشعبه، تسلمت مقاليد السلطة الآن حكومة ائتلافية.

وأخر شرذمة الخمير الحمر مرتكبي جريمة إبادة الأجناس إما سلموا أنفسهم أو ألقى القبض عليهم. وهم رهن الاعتقال انتظارا للمحاكمة على جرائم إبادة الأجناس التي اقترفوها. ونحن قد عقدنا العزم على القيام بكل ما يلزم لتوفير محاكمة علنية للمسؤولين عن جرائم إبادة الأجناس التي ارتكبت في البلد في الماضي. ولدى إجراء هذه المحاكمات، سنوازن بعناية بين تنفيذ العدالة لشعبنا، الذي كان أفراده ضحايا ذلك النظام المجرم، بغية إغلاق هذا الفصل من تاريخنا نهائيا، والضرورة المتعاضمة لاستمرار المصالحة الوطنية والحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس والاستقلال الوطني والسيادة، وهي أمور نقدرها أعظم تقدير.

إن السلام، الذي كان مستعصيا خلال العديد من العقود الماضية، يسود الآن جميع أرجاء البلد. وانضمت كمبوديا إلى تلك المجموعة الإقليمية الهامة، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي مصممة على الاضطلاع بدورها المسؤول في الشؤون الإقليمية والدولية.

إن كمبوديا وشعبها ملتزمان بالديمقراطية التعددية وباحترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وحمايتهما. ولدى الاضطلاع بجهودنا سنهتدي بالسعي إلى تحقيق سيادة القانون، التي توفر المساواة للجميع أمام القانون وتكفل الإجراءات والممارسات القانونية للجميع وإنفاذ القانون عن طريق جهاز قضائي كفء ومحايدين يتضمن إجراءات للاستئناف وإصدار الأحكام.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نحن نطبق سياسات موجهة نحو السوق وسنواصل تطبيقها، مع توفير شبكات أمان للقطاعات الضعيفة من المجتمع حتى يتسنى لها أن تنافس القطاعات الأخرى على قدم المساواة. وهدفنا الرئيسي هو الحد من الفقر. إن سياساتنا وممارساتنا، التي تحظى بمساعدة خارجية سخية نحن ممتنون لها، قد أسفرت عن نمو مطرد خلال السنوات القليلة الماضية. وحتى أثناء فترة الانهيار المالي الذي حدث في المنطقة قبل سنتين، حافظ الاقتصاد الكمبودي على توازنه.

علاوة على ذلك فإن الحكومة الملكية، بإرادة سياسية قوية، تقوم بتنفيذ خطتها السياسية وبرامجها الإصلاحية

اصطحب السيد سامديش هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب برئيس وزراء مملكة كمبوديا، سعادة السيد سامديش هون سين، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سامديش هون سين (كمبوديا) (تكلم باللغة الخميرية؛ والترجمة قدمها الوفد): يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية. وإنني أحمل إلى الجميع التحيات والتمنيات الطيبة من جلالة الملك نوردوم سيهانوك، ملك كمبوديا، ومن شعب كمبوديا وحكومتها الملكية. وإنني أود أن أطلع الجمعية العامة على القفزات التي حققتها كمبوديا مؤخرا وكيف تقف على أهبة الاستعداد للوفاء بدورها في مجتمع الأمم. وكذلك أود أن أتشاطر والجمعية العامة بعض الأفكار المتواضعة بشأن الأحداث العالمية التي وقعت في الماضي والمسؤوليات بالنسبة للمستقبل.

بادئ ذي بدء، باسم وفد مملكة كمبوديا، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن التهاني القلبية للسيد ثيو - بن غوريراب على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ونحن نتمنى له النجاح في عمله الهام ونتعهد له بكامل دعمنا وتعاوننا.

وأود أيضا أن أعرب عن شكري وتقديري الصادقين للسيد ديدير أوبيرتي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، على قيادته وتوجيهه الممتازين.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة، باسم حكومة كمبوديا الملكية وشعبها، للترحيب بمملكة تونغنا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو في الأمم المتحدة.

وفي السنة الماضية فقط، دخلت كمبوديا أخيرا مرحلة جديدة من تاريخها، حيث تجاوزت تماما ماضيها المظلم الأخير ودخلت فجر مستقبلها الجديد. وللمرة الأولى منذ عقود كثيرة، تجد كمبوديا نفسها بلدا موحدًا تماما، بدون متمردين أو انفصاليين وبدون نزاع أو صراع داخلي. والفصل المظلم الذي اتسم بالحرب والعنف والاضطرابات والقتال قد أغلق أخيرا. وفي السنة الماضية نظمنا وحدنا انتخابات عامة مفتوحة وحرّة، بمساعدة ومراقبة إلى حد كبير من المجتمع الدولي الذي أعلن تلك الانتخابات حرة ونزيهة. وبعد مناقشات مطولة

ومع ذلك، تخفي إنجازاتنا أيضا جوانب فشل عديدة مستمرة، قد تنطوي على مخاطر محتملة في المستقبل. فعلى مستوى الكوكب استنفدنا مواردنا الطبيعية على نحو واسع، ومستخدمين التعدين والموارد غير المتجددة بإيقاع سريع؛ ودمرنا غاباتنا؛ واستنفدنا محيطاتنا؛ ولوثنا مواردنا الضرورية لبقائنا ذاته، كالهواء والماء؛ ودفننا أنواعا من الحيوانات والنباتات النادرة نحو الانقراض، دون أن نهتم بقيمة إسهامهما في توازن البيئة وتجانسها.

إننا نمتلك أسلحة ذات قوة هائلة يمكنها أن تدمر جميع ما أنجزناه وبنينا. والثورة التكنولوجية التي نشهدها في هذا القرن قطعت شوطا بعيدا واستحال على جهودنا الأخلاقية اللحاق بها. ولقد بذلنا جهودا واستخدامنا موارد كبيرة - فكرية ومادية ومالية - لإحراز هذا التقدم الهائل في العلم والتكنولوجيا، بيد أنه يجب أن نكون على يقين من السيطرة على هذه الإنجازات، ومن أن تستخدم لزيادة رفاه البشرية بدلا من تدميرها.

إن أكبر شاغل لنا في القرن المقبل هو أن التقدم الثوري الذي أحرزناه في العلم والتكنولوجيا طوال السنوات المائة الماضية أسفر، في جملة أمور، عن إنتاج جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. ونتيجة لذلك، توجد الآن أعداد لا تحصى من مصانع الأسلحة، وكميات هائلة من الأسلحة الحديثة في العديد من البلدان على نطاق العالم. في غضون ذلك، فإن تحديث القوات المسلحة - وهو في الواقع سباق للتسلح - يمضي بلا هوادة ويتوافق مع العديد من الصراعات العديدة المنتشرة في جميع أنحاء العالم. فإلى أين ستفضي بنا هذه الحالة؟ لقد شهد هذا القرن حربين كبيرين، بسبب التعصب والعنصرية، الأمر الذي سبب مزيدا من الانقسام. وهناك المزيد من الأرواح التي تزهق. وهناك توترات اجتماعية ومشاعر الكراهية سببها خلافات دينية أو غير ذلك. ووصل العالم إلى مرحلة من الفوضى الكاملة، حيث أن الأغنياء والأقوياء يفرضون أفكارهم على الفقراء ويجبرون الضعفاء على اتباعهم.

ويجب أن نؤكد أيضا على أن الأبحاث العلمية والتكنولوجية التي تجري في غياب أية مسؤولية أخلاقية حولت عالمنا إلى عالم لإنتاج المخدرات، حيث أن معظم الاكتشافات تقوم بها البلدان المتقدمة النمو بيد أن لها تأثيرا مدمرا على البلدان النامية الفقيرة. والعالم يواجه عدة تحديات أساسية، من قبيل الجريمة المنظمة،

بغية إنشاء أساس سليم للنمو الاقتصادي على المدى الطويل والتنمية المستدامة. وتشمل المجالات الرئيسية في البرامج الإصلاحية التسريح في أوساط الجيش والشرطة؛ وإصلاح القطاع الحكومي بهدف تعزيز الديمقراطية؛ وتحسين الخدمات العامة وزيادة كفاءتها؛ وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ والإصلاح الاقتصادي الذي يركز على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي: بتعزيز المؤسسات المصرفية والمالية، والإصلاح الضريبي، والإدارة السليمة للممتلكات العامة، وزيادة الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية.

والآن، مع نهاية القرن، يمكننا أن نقول بثقة إننا عدنا إلى مسارنا بثبات بوصفنا أمة موحدة - فنحن موحدون برغبتنا في عدم الانزلاق إلى الفصائل الانقسامية الماضية، وعلى العكس من ذلك نحن نرغب في الاضطلاع بدورنا في صفوف الدول المتأزرة من أجل مستقبل أفضل للبشرية جمعاء. ونحن نتطلع إلى المستقبل بتناؤل عظيم نابع من إنجازاتنا في المصالحة الوطنية والتوفيق والتكيف بوضع مصالح الشعب على المدى الأطول فوق المكاسب الحزبية الضيقة قصيرة المدى، وبناء على سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية السليمة. ونحن مصممون على جعل كمبوديا تمضي قدما إلى القرن والألفية المقبلين بثقة ونشاط متجددين وعلى جعلها تسهم في التقدم الإنساني، ونحن واثقون من ذلك أيضا.

إن هذه دورة تاريخية تتيح لنا جميعا الفرصة للتأمل في الماضي - بل وترغمنا على ذلك - وللتخطيط معا لمستقبل كوكبنا. ونحن ننظر بمنظور أكبر، يمكننا أن نرى أن البشرية قد شهدت تغيرا وتقدما هائلين بشكل لا يتصور ولا يقاس عبر الألفية الماضية. وقد ساعدنا التقدم في العلم والتكنولوجيا على التغلب على أمراض فتاكة، وتمديد حياة الإنسان وتعزيزها، وتحسين حالة البشر. وقد زدنا فهمنا لكوكبنا وعالمنا بقدر كبير. وقد تغلبنا على المسافات وحسنا الاتصالات لجعل الأرض قرية عالمية بالفعل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جوسيس (ليتوانيا).

وبالفعل حدث الكثير من تقدمنا التكنولوجي وتحققت إنجازات ملحوظة عديدة في المائة سنة الأخيرة فقط، وكلما تقدمنا، كلما نشأت فرص أكثر للإنجاز.

دروس الماضي الكثيرة؛ وأن نضفي إلى صوت غرائزنا الأساسية الطيبة.

وبهذه الروح، أود أن أعرب عن دعم كمبوديا القوي لمؤتمر قمة الألفية التي سيعقدها زعماء جميع البلدان في عام ٢٠٠٠ حيث - دون أن يتعين علينا الإدلاء ببيانات رنانة أو الوقوف أمام كاميرات التصوير أو إرضاء الجماهير في بلادنا - يمكننا أن نتكلم عن كوكبنا وعن البشرية وعمما نحتاج إليه. والحاجة الملحة تتمثل في كفالة احترام المفهوم البوذي الكمبودي، أي مفهوم "دارما" أو ما يماثلها في الأديان الأخرى، وأن نفضل ما طلب منا الأنبياء السابقون أن نفعله. وجوهر الأمر أنه يجب أن نعيش حياة متوازنة وسمحة، بوئام مع أنفسنا ومع جيراننا، ومع البشر الآخرين، ومع الطبيعة، ومع الكون. ولعله يتعين علينا أن نضع مؤسسات وخططا جديدة، أو أن نعيد إلى حد كبير تشكيل وتوجيه القائم منها، بغية توجيهنا في مستهل الألفية الجديدة.

ويتعين علينا أيضا أن نضع خططا قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل ذات طابع عملي أكثر. ومما يتصف بمنتهى الأولوية ضرورة القضاء على الفقر، فهو وصمة عار على جبين البشرية.

وينبغي أن نضع خطوات لتحقيق ذلك في السنوات العشر الأولى من القرن القادم. وباقتسام الثروة بين الغني والفقير، على صعيد دولي وفي داخل البلدان، لا تكون هذه مهمة مستحيلة. وقد اتفقت مجموعة الدول الثماني فعلا على إعفاء الديون السابقة المستحقة على الدول الأكثر فقرا. وهذا الاتجاه من الضروري أن يستمر، كما ينبغي أن تكون المساعدة مستقبلا، وإلى حد كبير، عن طريق منح تراقب جيدا بدلا من أن تكون قروضا.

ثانيا، يجب أن نحافظ على بيئتنا ونظامنا البيئي ونعززهما. ولقد شهدنا بالفعل كيف أن بعض المناطق تحاول التخلص من مخلفاتها الملوثة في أماكن أخرى. ومن الضروري وقف توليد المخلفات أو السيطرة على مستوياتها عند المصدر. وعلينا في بعض الحالات أن نخفض الاستهلاك الحالي أو نضحي به، لكن هذا بحاجة إلى بُعد نظر وتصميم.

أخيرا وليس آخرا، من الضروري أن نعيد تقييم أدوار المؤسسات المشتركة ونركز على جوانبها الإيجابية. لقد خدمتنا الأمم المتحدة خدمة جيدة لأكثر من نصف قرن.

والاتجار بالمخدرات وبالبشر، وما إلى ذلك، الأمر الذي يعرض مستقبل الأجيال المقبلة للخطر.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة بين الغني والفقير، والقوي والضعيف، والذين يملكون والذين لا يملكون آخذة في الاتساع. ولقد فقدنا روح مشاركة الآخرين ورعايتهم. وأعدادنا تتضاعف مرات عديدة، لكن العلم لم يجد بعد الوسائل لإطعام بلايين الناس في المستقبل ولتوسيع قدرة أمنا الأرض على استيعابنا. إن ارتفاع أعمار شعوبنا سيشكل تحديات هائلة للأجيال المقبلة عندما يتعين على عدد أقل من الناس المنتجين تلبية احتياجات أعداد كبيرة من المعتمدين عليهم: الصغار وكبار السن على حد سواء. وثمة نصف بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع، في حين أن قلة من الناس يتمتعون بالرخاء. والناس الفقراء والضعاف والمضطهدون يعانون في كل مكان من الاستغلال والإهمال.

وبتقدمنا السريع وبسباقنا اليومي لتحقيق المزيد من الإنجازات وبمحاولة حل مؤقت للمشاكل لدى بروزها، يبدو أننا لا نهتم بالمستقبل في الأجل البعيد. فنجبر الألفية المقبلة يحملنا على التأمل والتفكير في ذلك. وفي الماضي، كان مصير البشر يستهدي من وقت إلى آخر بأنبياء وبأصحاب رؤى بعيدة. بيد أنه لا يسعنا أن نتنظر ظهور نبي آخر. وبما أن جميع أدياننا تعلمنا أن هناك نبيا في أعماق كل منا، دعونا نفتح عن الأجوبة في أعماق قلوبنا. ولنعمل على ألا ندع الغطرسة الناجمة عن إنجازاتنا المبررة تقعدنا عن العمل من أجل المستقبل.

إن على زعماء العالم مسؤولية نادرة وخطيرة تتمثل في البحث عن هذه الروح. وقدر القليلين منا هو أن يظطلعوا بمهمة وضع خطط المستقبل ونحن أمام فجر ألفية جديدة. ويتعين علينا أن نطرح جانبا مشاكلنا اليومية وأن نكرس اهتمامنا للمشاكل البعيدة الأجل. فبعض الساعات أو الأيام من التفكير في عام ٢٠٠٠ ستقرر مصير الألف سنة المقبلة بالنسبة للبشرية لأمنا الأرض. فلنعمل على تناسي خلافاتنا؛ ولننصوّر عدم وجود حدود وطنية أو دينية أو عرقية أو إقليمية؛ ولنكرس اهتمامنا لأهم المجالات التي يجب أن نعالجها في السنوات الأربع أو الخمس المقبلة بغية وضع كوكبنا على المسار الصحيح للمستقبل. ونحن لسنا في حاجة إلى عقد مؤتمرات أكاديمية طويلة ومكلفة بشأن كل موضوع. ونحن لسنا في حاجة إلى أطنان من أوراق المواقف. نحن لا نحتاج سوى إلى أن نثق بمعرفتنا الجماعية وأن نستخلص



تؤيد كمبوديا تأييدا تاما مطلب بلدان كثيرة برفع الحصار المفروض على كوبا فورا.

وترحب كمبوديا ترحيبا تاما بقرار حكومة اندونيسيا قبول قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة لاستعادة وتعزيز النظام والاستقرار في تيمور الشرقية. ونحن نأمل بقوة أن تتعاون تلك القوات بشكل فعال مع الحكومة الاندونيسية لكي تنجح في تهيئة حالة سلمية لشعب تيمور الشرقية.

ختاما، اسمحوا لي بأن أناشد مرة أخرى زعماء العالم أن يستغلوا فرصة بزوغ فجر الألفية الجديدة ليقبموا بعناية منجزاتنا ونفقاتها، وأيضا العقبات التي ستواجهنا مستقبلا، ولينظروا في الخطوات الهامة اللازمة لإقامة عالم جديد ينتقل بهذا الكوكب بأمان عبر السنوات الألف المقبلة. ودروس الماضي ينبغي أن تدفعنا نحو كفالة تراث دائم للأجيال التي ستولد مستقبلا. وكمبوديا على استعداد للمشاركة في هذا الجهد العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة كمبوديا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد سامديش هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا من المنصة.

خطاب السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس وزراء إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء إمارة أندورا.

اصطحب السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس وزراء إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب برئيس وزراء إمارة أندورا، السيد مارك فورنيه مولنيه، وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

السيد فورنيه مولنيه (أندورا) (تكلم بالكتلانية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): إننا نقترّب من نهاية عام ١٩٩٩، وهو

وقامت بعمل جدير بالشناء يتجاوز ولايتها الأصلية، وتكيفت مع الاحتياجات المتغيرة. وهي لا تزال منبرا للدفاع عن الأهداف المشتركة. لكن من الضروري أن نبدي المزيد من العزم المتسم بالتفاني لتخليصها من الوظائف واللجان والمحافل التي فقدت أهميتها أو فائدتها.

ففي داخل الأمم المتحدة، أنجز الكثير تحت القيادة القوية والبصيرة للأمين العام السيد كوفي عنان، ونحن جميعا نحيا حكمته وقدراته الإدارية. ومع ذلك، هناك بعض التحديات التي لا تزال قائمة، ومن بينها بذل المزيد من الجهود للحد من مستويات الميزانية المتضخمة. وكمبوديا تؤيد ضرورة إصلاح الأمم المتحدة. فالمنظمة وأجهزتها المتخصصة بحاجة إلى أن تصبح أكثر توحيدا على مستوى البلد الواحد في إطار آلية منسق الأمم المتحدة المقيم. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون هناك وجود واحد للأمم المتحدة في كل بلد، مع أجهزة متخصصة تعمل تحت قيادة واحدة تشبه إلى حد كبير سفيرا يوفر مظلة شاملة لجميع أنشطة بلده في بلد مضيف.

وبهذا الإصلاح، سيكون مطلوبا من هيئتنا العالمية هذه أن تحسن المعايير لاختيار الموظفين والرسميين لشغل الوظائف في مختلف وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة في التعيين في البلدان الأعضاء. وإلا فإنهم سيعتبرون أنفسهم آلهة قادرة على كل شيء، ولكنهم بدون فعالية، ومستعدون لانتهاك سيادة البلد العضو الذي سدد نصيب عضويته الكبير لدفع مرتباتهم المرتفعة. وفي هذا الشأن، كانت لكمبوديا بعض التجارب في تاريخ تعاونها مع بعض موظفي الأمم المتحدة.

إن مملكة كمبوديا تعتبر من الضروري، من ناحية أخرى، الالتزام التاما تاما بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور مجلس الأمن في عملية صون السلم في العالم. ونحن نشاهد المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساهمات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى يمكنه أن يواصل توفير المعونة الإنمائية إلى أقل البلدان نموا.

ونحن أيضا نعتقد أن معاقبة الشعوب الفقيرة في البلدان الأقل نموا، بفرض جزاءات وحصار اقتصادي ضدها لتحقيق مخططات سياسية لقوة معينة، تتعارض مع مبدأ الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وحق تقرير مصير الشعوب التي تعيش في أي بلد يتأثر بذلك. ولذلك،

كاتالان التي تتشاطرنا مع جيراننا في الجنوب والشمال، ولا على المظاهر الأخرى للقومية الحديثة. إن المؤسسات أعمدة مجتمعنا، فالنظام البرلماني الديمقراطي بدأ عام ١٤١٩، وثقافة السلام استمرت دون انقطاع منذ عام ١٢٧٨. وربما لأن الوطن الأندوري جاء ثمرة أفكار مؤسسية وسياسية نفذت في تجربة تاريخية فريدة أسفر عنها اتفاق، فإنه يمكننا أن نؤكد هذه الأفكار اليوم في هذا البيان. حيث أنها يمكن أن تعمل هنا، في الأمم المتحدة، بوصفها عناصر مؤسسية موحدة. تعزز فكرة وجوب تشاطر الجميع للعولمة في طريق التقدم المشترك.

والأمر الهام في الألفية الجديدة هو أن نعرف كيف نوجه هذه العولمة بمعايير دولية بحيث يمكن لابن من سهول الأرجنتين أو لابنة من غابون أن يضحكا أو يبكي بنفس القدر عند مشاهدة نفس الرسوم المتحركة، مما يمكن من جعل حريتهما ومطامحهما متساوية بنفس القدر وغير مقيدة، لأنه إن لم تعد طفولتهما منفصلة ثقافيا، فإن فرصهما السياسية والثقافية عندما يبلغون مرحلة النضج يجب أن تكون متماثلة بنفس القدر.

وربما تكون العولمة أكبر فرصة للبشرية، إلا أنها لن تطور طاقتها إن لم تصاحبها المبادئ والأعمال السياسية على أعلى المستويات، مما يسمح بإقامة مجتمعات "بعد قومية" جديدة، تختلف ثقافتها وإن تشابهت خصائصها، مجتمعات يمكنها أن تعمل معا صوب التوصل إلى عالم يسوده السلام والتقدم الاقتصادي. وهذا لن يتحقق على الإطلاق بدون الأمم المتحدة، فهي منظمة لا غنى عنها. ولا توجد دول لا غنى عنها، تماما كما لا يوجد رجال أو نساء أفضل من غيرهم بسبب الصدفة التي جعلتهم يولدون في مكان معين. وما لدينا الآن هو المدارك الاقتصادية والسياسية التي لا غنى عنها، والتي أعطاها للأمم المتحدة ولغيرها من المنظمات الدولية المتحالفة معها أبائنا الذين بقوا بعد المحرقة وغيرها من فظائع الحرب العالمية الثانية. وهذه المنظمة التي يود الكثيرون انتقادها، ولئن كانت مشوهة أو ضعيفة بسبب ضعف أعضائها، فإنها في جوهرها تعبير عن لحظة من أعظم اللحظات في روح البشرية.

والقوة السياسية للأمم المتحدة تنبع من الدفاع عن حقوق الإنسان والحل السلمي للصراعات. وترتكز قوتها في المجال الاقتصادي على النداء الأخلاقي من أجل

تاريخ يراه الكثيرون نهاية عهد، في ضوء اقتراب ألفية جديدة. وقرب وصولها يدعونا إلى التفكير في تاريخ الرجال والنساء.

إن الأمم الغربية، مثل أمتي، تعتبر - بتواضع - أن تطور البشرية، الذي كان يسجل قبل العام الأول من تقويمنا بتقويمات أخرى، وقع حين بدأ الإنسان بصفته نوعا بيولوجيا، خلال الآلاف والآلاف من السنين، يصنع أدوات من الخشب والمعادن، وبدأ يدفن موتاه باحترام أو يبني امبراطوريات وثقافات أعظم مما قبلها، وأكثر زوالا من غيرها أيضا. واليوم نشعر بالدهشة ونحن ننظر إلى الصور الغامضة التي رسمها إنسان ما قبل التاريخ، مثل تلك التي نجدتها في أندورا وفي المناطق المتحجرة، أو في المشاريع المعمارية العظيمة لمصر القديمة. ومن المؤكد أن ثقافتنا، وحرماننا، وسبل عيشنا تغيرت كلها، إلا أن فكرنا، رغم احتوائه على قدر كبير من الثقافة والمعلومات، لا يزال يتفهم مشاكل وجودنا بنفس الطريقة، وبنفس التردد، تحفه الخرافات والقسوة والخوف من ناحية، والتفاؤل والأمل من ناحية أخرى.

وبإيجاز، فإننا ونحن في فجر عام ٢٠٠٠، لا نزال بشرا أساسا، وما زال يمكننا أن نقتفي في أنفسنا آثار أسلافنا نتاج التطور الطبيعي. ومع ذلك، فإن تقدم المجتمعات البشرية حول بيئتنا تحويلا مكثفا بحيث أصبح عصرنا جديدا ومختلفا بشكل حقيقي عن العصور التي سبقتة. وهذا العالم الجديد، الذي يبدو لنا وكأنه لا يمكن أن يكون غير ذلك نظرا لحدائته ووضوحه بالنسبة لنا، هو عالم الألفية الجديدة. والعولمة تحدد روح العصر. ولهذا الظاهرة أهمية تجعل من المحتم على الجمعية العامة أن تدرسها بتمعن. كل منا طبقا لوجهة نظره الفريدة. والصفة العالمية لهذا المنتدى الدولي تجعله المكان المثالي للتأمل الجاد في العولمة وآثارها، فنتيجة لبعده نظر مؤسسي هذه المنظمة، تتساوى فيها أصوات جميع الدول، كبيرها وصغيرها.

لقد شهد القرن التاسع عشر مولد القومية التي ربطت بين المجتمعات البشرية في مختلف أحجامها، ولكنها في مسعاها هذا وضعت عناصرها الموحدة في صيغة أسطورية غالبا ما بلغت غايتها. وأندورا دولة أسفر عنها اتفاق قانوني عرفها قبل قدوم القومية بوقت طويل. وكياننا الوطني لا يركز على لغتنا فحسب، وهي لغة

بحجج ثقافية. فأثناء السنوات الأولى من القرن الجديد، سيكون من الضروري أن نبقي على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حية، لكي يكون الأفراد في كل مكان واعين فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للفرد. ولكي يجري قبول الديمقراطية بوصفها الشكل الطبيعي الوحيد للحكم لدى جميع النظم.

والصراع الذي نشب مؤخراً في تيمور الشرقية مثال جيد على الفرص، وعلى المخاطر أيضاً، التي تواجهها الأمم المتحدة. فمن ناحية، نجد أنفسنا نواجه عملية طويلة، وإن كانت مجددة، يؤدي فيها تصويت شعبي قبلته جميع الأطراف، إلى قرار لا لبس فيه لمشكلة طويلة الأمد. ومن ناحية أخرى، فإنه بمجرد بدء تنفيذ هذه العملية الديمقراطية بفعالية، انفجر العنف، والآن، يجب أن يكون رد فعلنا سريعاً لكي نوقف المجزرة. ولهذا كانت مقدرة الأمم المتحدة على الرد وعلى تعبئة قوات الدول التي تشكل هذا الرد أمراً أساسياً. وهنا يكمن الجانب الثالث للأمم المتحدة الذي يجب أن يصبح أكثر فعالية مما هو عليه الآن. فيجب أن تدار عمليات حفظ السلام باستخدام آليات للتدخل ذات قوة أكبر وتنظيم أفضل بحيث يمكن اتخاذ إجراءات سريعة وضمن التحويل الفعال للكلمات إلى أفعال.

والعولمة، التي هي حقيقة واقعة الآن، تمثل فرصاً ومخاطر. ولكي تكون أداة للتقدم، يجب أن يصاحبها نظام سياسي - يتضمن الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، واقتصادي - يتضمن هدف القضاء على الفقر، وتشجيع التنمية. ويعتمد دعم النظام على قدرة الأمم المتحدة على التدخل لكي يكون حفظ السلام أكثر فعالية. وقد كانت هذه نقطة الانطلاق لمجموعة ملاحظات. ويمكنني أن أضمن لكم أن أندورا، وهي دولة صغيرة لم تصبح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلا منذ عام ١٩٩٣، ستبذل قصارى الجهد حتى لا تكون الرغبة في جعل الأمم المتحدة أداة للعولمة الإيجابية رغبة لا طائل تحتها. إننا نبذل جهوداً متزايدة داخل المنظمة.

إن اشترك أندورا النشط في مؤتمر روما المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، حيث كانت هي ثاني دولة، بعد إيطاليا، توقع على النظام الأساسي للمحكمة الذي يبدأ بكلمات كتبها أندورا، ليوضح بجلاء الجهود التي يبذلها بلدي لدعم وتعزيز سيادة القانون في العالم.

التنمية. وقد تكلمت فيما سبق عن أطفال السهول أو أطفال غابون، كما قد أتكلم عن أطفال أواسط غرب أمريكا أو شرق آسيا أو البرانس الفرنسية أو شبه الجزيرة العربية. فكثير من هؤلاء الفتية والفتيات سوف يكبرون بنفس التطلعات، التي تغرسها فيهم ثقافة عالمية، ولكن بمجرد بلوغهم سن النضج لن تتشابه إمكانات استغلالهم طاقاتهم، وفي هذا الظلم الفادح تكمن بذور الحروب وأوجه الاستغلال والفساد الجديدة. والعولمة لدى كثير من هؤلاء الأطفال لا تعني الكثير.

ولا يمكننا أن ننكر أن ٢٠ في المائة من البشر يعيشون في فقر مدقع، وأن عدة ملايين غيرهم قرييون جداً من هذه الحالة. فما الذي تمثله الثقافة العالمية لكل هؤلاء البشر؟ ربما مجرد سراب لكل ما كان يمكنهم الحصول عليه والتمتع به لو كانوا قد ولدوا مواطنين في بلد أغنى. ويوجد في العالم اليوم أكثر من ١.٥ بليون نسمة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والوصول إلى المرافق الصحية الأساسية، وأغلبتهم من الأميين. فما هو نوع المجتمع العالمي الذي سنكونه إذا ظلت هذه الأعداد تزيد. لقد أشارت الأمم المتحدة إلى ما يجب أن يحدث بعد عقد مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. لقد اقتضى هذا المؤتمر أثر سبيل بدأنا اتبعه، ولكن يجب الآن أن تتبع ذلك خطوة أكثر ثباتاً. لماذا لا نحاول في العقود القادمة أن نطبق الرغبات المعرب عنها على سياسة الأمم المتحدة تجاه المنظمات الاقتصادية، مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؟ لا بد أن نفعل ذلك. وإلا، فلا يمكن أن تكون العولمة أكثر مما هي عليه الآن: دكتاتورية العالم المالي على الأفراد وممثليهم الشرعيين.

ومناقشة مسؤولية الدول التي تدير المعونة الاقتصادية تعود بنا إلى مسائل الحقوق السياسية، وتقدم الديمقراطية، وشفافية العملية السياسية والاقتصادية، وتوطيد سيادة القانون. والنماذج موجودة، وإذا كانت تتطور في بعض دول العالم، فإن هذه النماذج ليس لها أي حقوق ملكية. فالمجتمعات البشرية إما أن تكون حرة أو لا، ولا توجد إمكانية أخرى. إن الديمقراطية الحقيقية، وهي حرية اختيار الأفراد الذين يتولون الإدارة للخير العام من خلال انتخابات اعتيادية، هي شكل الديمقراطية الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه. واليوم، بالمعلومات المتاحة لنا، ينبغي ألا يجرؤ أحد على الدفاع عن الطغيان متذرعاً

وعلى الساحة الاقتصادية أيضا، يمثل ترشيح أندورا لمنظمة التجارة العالمية واحدا من أهم التحديات الراهنة التي تواجه بلادي، إلى جانب العلاقة التي نستكشفها مع جيراننا في الاتحاد الأوروبي. وبصفتنا دولة صغيرة تحاول استيعاب فرصها التجارية، نولي اهتماما خاصا لتدفقات التجارة العالمية ومشاركتنا فيها.

في عام ١٩٩٨ قدم كل ابن من أبناء أندورا ما يقرب من ٦ دولارات لميزانيتنا العامة كمساهمات للأمم المتحدة؛ وهذا الرقم يمثل نصيب الفرد في إسهام أندورا للمنظمة. وأنا أعي أنه إسهام متواضع ولكنه أكبر بكثير مما يدفعه أو ينبغي أن يدفعه كل ساكن على حدة من سكان أكبر البلدان ذات الدخل المرتفعة. وكان الجزء الأكبر من هذا الرقم في شكل تبرعات موجهة نحو نزع السلاح. كما تم مؤخرا افتتاح معرض عن الأطفال والأسلحة الصغيرة. وهذا المعرض الذي أعدته الإدارة التابعة لوكيل الأمين العام دانا بال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ورعته أندورا، سينتقل إلى مواقع مختلفة في العالم لإثارة الوعي بالمأساة التي جلبها وجود الأسلحة الصغيرة في مناطق الصراع وخاصة بالنسبة للشباب. كما قدمنا تبرعات للبرامج المخصصة لجمع الأسلحة الصغيرة في بعض البلدان التي تعاني من تفشي هذا الوباء. وتعتزم بلادي أن تواصل الإسهام في مبادرات من هذا القبيل، كتعبير عن تضامننا مع الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة من أجل إحلال السلام ومن الصواب أن يشارك بلد صغير مثل بلدي، الذي ينعم بسلام غير منقطع طوال ٧٢١ عاما، في الأمم المتحدة في الأعمال التي تفضي إلى بلورة ثقافة عمادها السلام.

عندما قمت بزيارة مقر الأمم المتحدة آخر مرة في أيار/مايو من العام الماضي، فعلت ذلك لكي أعرض على الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالمعلوماتية برنامجا محوسبا لمحفوظات مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ويسعدني أن يكون باستطاعة البعثة الدبلوماسية لدولة صغيرة مثل دولتنا أن تحول هذا المشروع إلى واقع مستعينة بالمركز الوطني لعلوم الحاسوب في أندورا. والحواسيب الرئيسية المركبة في البعثة تعمل بإيقاع جيد، وقد طلبت مجموعات إقليمية أخرى معلومات لإنشاء نظام مماثل. ومن ثم، أكرر التأكيد على العرض الذي قدمته العام الماضي بخصوص تعاون أندورا مع أية مجموعات إقليمية أخرى مهتمة بالموضوع.

ويسرني أن أعلن أمام الجمعية العامة اليوم أنه بمجرد استكمال التحليل القانوني والترجمة من اللغة الكتالانية ستقدم حكومتي إلى المجلس العام، أي إلى برلماننا، نسخة من النظام الأساسي للتصديق عليه، على أمل أن نكون عما قريب إحدى الدول التي ستسمح للمحكمة الجنائية الدولية بأن تصبح واقعا ملموسا، بكونها في طليعة البلدان التي تصدق على النظام الأساسي حتى يدخل حيز النفاذ. وهناك دولة أوروبية صغيرة أخرى، هي سان مارينو، سبقتنا نحو هذا الهدف، ونحن نهنتها على سرعتها وعلى دعمها للمحكمة الجنائية الدولية.

ولا يزال عمل أندورا في الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان يحتل مكانا خاصا في هذه الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وبصفة خاصة، سيتابع وفدنا مع الاهتمام عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أثناء اجتماعاتها في جنيف، وسيجري الإعراب مرة أخرى عن رغبة أندورا في التأكيد على معارضتها لعقوبة الإعدام بوصفها عقابا على ارتكاب جريمة ما. وسنصر أيضا على ضرورة تعليم الأطفال حقوق الإنسان وهو ما أكدت عليه المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل. وسنعكف هذا العام أيضا على دراسة اتفاقيات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والتي التزمت أندورا بالانضمام إليها إلى حين الانتهاء من الإجراءات الداخلية.

وبفضل التناوب الداخلي في مجموعة الدول الغربية، سيسمح عام ٢٠٠١ لأندورا بأن تصبح عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يمثل لنا هدفا هاما في حياتنا الدولية، ويسرنا أن نبليج الجمعية العامة أن أندورا بدأت أعمالها التحضيرية اللازمة لوجودها في هذا الجهاز الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للأمم المتحدة. إن مداولات الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ستجري في نيويورك في عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالدورة التي ستعقد في جنيف في ٢٠٠١ والتي سنشارك فيها بوصفنا أعضاء كاملي العضوية، فإن التوسيع الأخير لبعثتنا الدائمة لدى مقر جنيف سيضمن أن نكون قادرين على متابعة أعمالها بدقة. وتحقيقا لهذا الغرض طلبت من ممثلنا الدائم أن يحدد في هذه الدورة أي من أعضاء فريقه، وبأية صفة، سيكون مسؤولا عن تمثيل أندورا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠١. وهذا الاستعداد سيكفل أن ترقى مساهمتنا إلى مستوى العمل النبيل الذي يؤديه المجلس وعلى وجه الخصوص في حربه ضد الفقر.

اصطحب الأونرابل ماهيندرا بال شودري رئيس وزراء جمهورية فيجي إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية فيجي، فخامة الأونرابل ماهيندرا بال شودري، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد شودري (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني اليوم أن أنقل إلى الجمعية العامة التحيات الحارة من حكومة وشعب جزر فيجي الصديقة وأفضل تمنياتهما.

وبالنيابة عنهما أهنئ الرئيس على انتخابه. وسيثير اهتمامه أن يعرف أن بلده العظيم ناميبيا ينضم إلى بلدي في مجموعة واحدة في بطولة كأس العالم للرجبي التي تبدأ في ويلز الشهر القادم. ومع أننا متنافسين صديقين في ملاعب كرة القدم، فإننا على ثقة مطلقة هنا بأننا جميعاً، بفضل خبراته الواسعة ومناقبه المثيرة للإعجاب، بوسعنا أن نتطلع إلى دورة أخرى ناجحة من دورات الجمعية العامة.

كما نعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا لأمينا العام المرموق ولأعضاء مجلس الأمن على قيادتهم الحكيمة والمقتدرة للأمم المتحدة العام الماضي.

ما زال التحدي الأول الذي يواجهه المجتمع الدولي هو المساعدة على ضمان استتباب الحرية والعدالة والسلام والرخاء في كل جزء من موطننا المشترك - كوكب الأرض الطيب.

وكلي ثقة بأن هذه الدورة للجمعية العامة ستركز اهتماماً خاصاً على قضايا محددة لها صلة مباشرة بمسؤوليتنا الجماعية، بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، عن تعزيز السلام والأمن والتنمية، وجعل كوكبنا - كوكب الأرض الطيب - مكاناً أفضل وأكثر أماناً لكل مواطنيه.

وأود في هذا الصدد أن أحيي حكومة جمهورية اندونيسيا لبُعد نظرها في إعطائها أبناء شعب تيمور الشرقية حرية اختيار مستقبلهم السياسي. والآن وبعد أن حددوا اختيارهم بحرية ننضم نحن في فيجي إلى الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في مناشدة حكومة

إن الأمم المتحدة يقينا لا تتصف بالكمال، ولكنها أفضل منظمة متاحة لنا لتوجيه هذا العالم المتقلب في الألفية الثالثة نحو ثقافة تقوم على السلام والتضامن الدولي، وكذلك على طريق التنمية.

وهناك الكثير من الأعمال التي لم تكتمل بعد، من بينها إصلاح مجلس الأمن، والمهام الجديدة لمجلس الوصاية، وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة إمكانيات عمليات حفظ السلام.

وأماننا فرصة عظيمة لتغيير هذا العالم الذي طرأ عليه كل هذا التحول بفعل العولمة. ومع ذلك، لا تنسوا أن الأمم المتحدة في نهاية هذا القرن الذي شهد أسوأ تجاوزات البشرية، تمثل روحنا الخيرة، وأن مركزها لا تمثله آلة بل بشر، وإن يكن غير عاديين: وفي مقدمتهم كوفي عنان الأمين العام؛ وديدي أوبيرتي، الرئيس السابق للجمعية العامة الذي نشكره من أعماق قلوبنا على عمل أنجزه فأحسن إنجازته؛ وثيو - بن غورياب الرئيس الجديد الذي نهنئه على انتخابه، وغيرهم الكثير ممن يحملون معهم معتقداتهم الفردية إلى هذا البيت المشترك للإنسانية. وما يثلج قلوبنا هو ألا نفكر في النظم، بل أن نفكر بالأحرى في أولئك الناس الذي يعملون بلا كلل من أجل عالم أفضل. فلنتحل إذن بروح التفاؤل، ونؤمن بجنسنا البشري. إذ أنني أعتقد، كما قال ويليام فولكنر الفائز بجائزة نوبل أن:

"الإنسان لن يدوم فحسب: بل إنه سيسود. فهو خالد لا لأنه وحده دون سائر المخلوقات يملك صوتاً لا يفنى، بل لأن له روحاً، روحاً قادرة على الرحمة والتضحية والجلد والبقاء".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد مارك فورنيه مولنيه رئيس وزراء إمارة أندورا من المنصة.

خطاب يليقيه رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي، الأونرابل ماهيندرا بال شودري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء جمهورية جزر فيجي.

الانتخابات الحرة والديمقراطية بأغلبية كاسحة واضحة. فقد فزنا في الانتخابات بشكل قاطع لأن حزبنا الائتلافي الشعبي وعد بسياسات للتنمية تركز بالتحديد على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب - الحاجة إلى دخل منتظم من وظائف أو فرص عمل؛ والحاجة إلى قدر أفضل من الخدمات التعليمية والصحية؛ وإلى إمدادات المياه الآمنة والنظيفة، وإلى الكهرباء؛ وتوفير مستوى جيد من الإسكان بأثمان يمكن تحملها، وإلى شوارع وأحياء نظيفة وإلى بيئة نظيفة وصحية. ولكن انصب التركيز فوق كل هذا على الحاجة الماسة إلى إيصال الإغاثة والمساعدة للفقراء وذوي الدخل المنخفض وإلى العدد المتزايد ممن يعيشون في فقر مدقع دون خطأ ارتكبه.

ولا يمكن التغلب على البطالة والفقر بشكل فعال إلا بإتاحة الفرصة للناس عن طريق التنمية، للاستغلال الكامل لمواهبهم وقدراتهم التي وهبها الله لهم. ولتعزيز التنمية نحتاج إلى نمو اقتصادي دائم، ولكن النمو الذي يوجد فرص العمل لقطاع كبير من المجتمع؛ ولا يمكن اعتبار النمو الذي يعطي الثروة للقلّة فلا تصل إلى الجماهير التي يطحنها الفقر، نموًا للخير الوطني. ولذا فنحن نحتاج إلى تعزيز النمو الاقتصادي من أجل التنمية البشرية: ولا بد من اعتبار أن من حق جميع المواطنين في أي مجتمع أن يتقاسموا مزايا النمو والتنمية والتقدم - مزايا ليست في مجرد شكل الرعاية المادية وإنما في تحسين جودة المعيشة من خلال إثبات الذات والرضا النابع من تقديم الخدمات للآخرين وحب الجار والأخوة المواطنين.

والأمر نفسه ينطبق على المجتمع العالمي، فتعزيز زيادة الحرية في التجارة الدولية من أجل زيادة النمو والازدهار، يجب أن يتم بشعور قوي بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. فنحن في التجمعات الدولية الماثلة لتجمعنا هذا نسمع جعجعة عالية ووعودا عن ترتيبات دولية تفيّد جميع الدول. ومن أمثلة ذلك، الوعود من قبيل المكاسب المتأتية من التجارة الحرة التي نسمعها من منظمة التجارة العالمية. بيد أن الواقع هو أن الفرص ليست نفسها على الإطلاق، ناهيك عن أن تكون متكافئة، حيث أن الظروف والأحوال مختلفة وتباين من بلد إلى آخر. ولذا فليس من المستغرب أن تقوض الاتفاقات الدولية الرامية بالفعل إلى تيسير تحرير التجارة وزيادة التجارة الدولية المفيدة بشكل متبادل، وأن تحبط بسبب القرارات الانفرادية والإجراءات التي تتخذ لحماية المصالح الوطنية الاقتصادية والسياسية الراسخة.

اندونيسيا أن تيسر الانتقال السلمي والمنظم في تيمور الشرقية إلى كامل كيان الدولة والاستقلال.

وللتمكين من ذلك فمن المهم غاية الأهمية ألا يدخر جهد في سبيل استعادة القانون والنظام وكفالة توفير وصون تدابير الأمن الفعالة للسماح لشعب تيمور الشرقية بالعودة إلى ديارهم. فالحالة المأساوية التي نشأت هناك وفقدان مئات الأرواح لم تكن لتحدث لو أن الحكومة الإندونيسية والقوات العسكرية مارست مسؤوليتها في الحسم مع العناصر المسلحة غير الشرعية.

إن فيجي بوصفها عضوا في أسرة الأمم المتحدة فإنها على استعداد للمشاركة إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور الشرقية، في عملية إرساء أساس السلام الدائم في الدولة الجديدة. كذلك ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة المللوسة لتمكين تيمور الشرقية من إقامة حكومة فعالة وإعادة بناء اقتصادها الممزق.

وأغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزام فيجي المستمر بإزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في لبنان وسيناء والبوسنة وكوسوفو وفي حدود منطقتنا الجزرية بالمحيط الهادئ فإننا نظل مستعدين لدعم ومساعدة بابوا غينيا الجديدة في إحلال السلام الدائم في بوغينفيل كجزء من بعثة السلام الإقليمية لمحفل جنوب المحيط الهادئ. وفي جزر سليمان، نحن على استعداد ومتأهبون للتعاون مع الحكومة بدعوة ورعاية كمنولت الأمم، في استعادة السلام وتشجيع النوايا الطيبة والتفاهم فيما بين أهل هذه الدولة الجارة البالغة الأهمية. والمبدأ الملهم لمشاركة فيجي في كل هذا هو احترام الحقوق السيادية للبلدان المعنية وصون الحقوق الديمقراطية والحرريات لشعوبها.

إن بذل التضحيات في خدمة مصالحنا المشتركة ليس غريبا علينا في فيجي، فمن خلال رغبة العناصر المكونة المختلفة في مجتمعنا المتعدد الأعراق والثقافات، في تقديم التضحيات لضمان مستقبلنا الجماعي، نجحنا في وضع إطار دستوري متفق عليه للسلام والازدهار في بلدنا. وقد اعتمدنا بالإجماع دستورا جديدا في تموز/ يولييه ١٩٩٧ ليحل محل الدستور المليء بالعنصرية والذي فرض على شعبنا في أعقاب الانقلابات العسكرية في عام ١٩٨٧. وبموجب الدستور الجديد أجريت انتخابات عامة في أيار/ مايو من هذا العام. وانتخب حكومتي في تلك

نرحب بزيادة وتعزيز دعم الأمم المتحدة للسياسات العالمية التي تسهم على وجه التحديد في زيادة استثمارات رأس المال الأجنبي والمساعدة إلى البلدان النامية.

ولقد أصبنا بالإحباط الشديد من جراء ما نرى أنه انعدام الالتزام الحقيقي من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والأسواق الكبيرة المتقدمة النمو، للاستجابة الفاعلة لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة. فقد قطع هذا الالتزام ببرنامج بربادوس قبل خمسة أعوام.

ولذا، يحدوني أمل كبير جدا بأن الدورة الاستثنائية القادمة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستوافق بسرعة على نظام دعم دولي لمساعدتها في جهودها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومة بلدي بما أكدته من جديد الوكالات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الآسيوي للتنمية من أنها ستساعد الاقتصادات النامية في مجال القضاء على الفقر وتعزيز تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين التعليم والمرافق والخدمات الصحية وفي تحسين الهياكل الأساسية وتوسيعها لدعم زيادة الاستثمار في الاقتصاد من جانب المستثمرين الأجانب والمحليين.

واسمحوا لي أن أعنتم هذه الفرصة لأهنئ مملكة تونغنا وجمهورية ناورو وجمهورية كيرباس على انضمامها إلى الأمم المتحدة. ولا شك أن عضويتها ستزيد من قوة وأثر صوت الدول الجزرية في المحيط الهادئ في هذا المحفل الدولي ذي الأهمية البالغة. ونحن في جمهورية جزر فيجي، مثلكم مثلهم، ندرك أن الأمم المتحدة تستمد قوتها في نهاية المطاف من التزام كل دولة عضو بغرضها الأساسي ومهمتها الأساسية، كما حددهما ميثاق الأمم المتحدة والوثائق الأخرى ذات الصلة.

والمادة ٥٦ من الميثاق تذكرنا جميعا بمسؤوليتنا المشتركة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير مشتركة ومنفصلة بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق أغراضها.

فلا بد من أن يرافق العولمة وتنامي الترابط التزام دولي قوي وحقيقي، وخاصة من الاقتصادات التي تهيمن على التجارة العالمية والتمويل الدولي والتكنولوجيا والإنتاج الصناعي، للنظر في اتخاذ ترتيبات خاصة للاقتصادات النامية. ويجب أن يكون الهدف المحدد هو إيجاد فرص جديدة لأن تكسب البلدان النامية دخلا أعلى من خلال جهودها كشريكة في النظام التجاري العالمي.

وهذا هو السبب الذي يجعل بلدي وغيره من بلدان المحيط الهادئ والبلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي، تشعر بالامتنان العميق للاتحاد الأوروبي من أجل الترتيبات الخاصة التجارية وغيرها في إطار اتفاقية لومي. وبالنسبة لنا في فيجي فهناك ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من السكان الذين يبلغ عددهم ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة، يعتمدون في معيشتهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة على صناعة السكر. ولكن بروتوكول السكر في اتفاقية لومي مع الاتحاد الأوروبي هو الذي يساعد على إدامة الحيوية المستمرة في هذه الصناعة الهامة، بينما يمكننا من الحفاظ على الكفاءات الداخلية اللازمة لتعزيز قدرتنا التنافسية الدولية.

وبالمثل كان الاتفاق الخاص الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بشأن التجارة والاقتصاد والتعاون، الذي تقيمه استراليا ونيوزيلندا مع الدول الجزرية بالمحيط الهادئ، هو الذي كان عاملا إيجابيا في زيادة صادرات جزر المحيط الهادئ إلى هذين البلدين. وقد حفز هذا الاتفاق الصناعات الجديدة في قطاع التصنيع في بلدنا، وزاد بقدر كبير من عائدات صادراتنا وساعد على إيجاد فرص عمل جديدة للآلاف من أبناء شعبنا.

ونعرب عن امتناننا، بطبيعة الحال، للمساعدة الإنمائية التي نتلقاها من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وأذكر بوجه خاص مانحيننا التقليديين كاستراليا ونيوزيلندا واليابان والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وجمهورية الصين الشعبية وكثيرين غيرهم إلى جانب الوكالات الإنمائية المختلفة التابعة للأمم المتحدة. فلقد كانت لهذه المساعدة الإنمائية قيمة هائلة في اقتصادنا وفي جهودنا للتنمية الاجتماعية.

وبينما نعرب عن تقديرنا العميق لكل هذه المساعدة فإننا نرى أيضا أن مساعدتنا بإتاحة المزيد من الفرص في مجالي التجارة والاستثمار هي أفضل أشكال المعونة - المعونة لمساعدتنا في تحقيق زيادة معدلات النمو والتقدم، عن طريق قدرتنا المعتمدة على ذاتنا. ولذا

الآسيوية ومجموعة دول أوروبا الغربية. فاستراليا ونيوزيلندا هما جزء من مجموعة دول أوروبا الغربية. ومن ناحية أخرى، فإن فيجي والدول الجزرية الأخرى في منطقة جنوب المحيط الهادئ هي أعضاء في المجموعة الآسيوية. وهذا الترتيب لا يتسم فقط بكونه تمييزيا على أساس عرقي، بل أنه أيضا، وفي هذه الأيام، مصطنع وغير ذي أهمية.

ولذا أعتقد أن الوقت قد حان لكي تتاح للدول الأعضاء من منطقة جنوب المحيط الهادئ تشكيل تجمعاتها الإقليمية المتميزة في الأمم المتحدة. وإذ نقترح ذلك، فإننا لا نطلب شيئا جديدا تماما. والواقع أن هذا الترتيب هو الترتيب المقبول به الآن في وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة.

وفيما يتعلق بجدول أعمال الأمم المتحدة بشأن التنمية، نعتقد أنه يجب عليها أن تولي اهتماما أكبر لمسؤوليتها، بموجب المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة، المتعلقة بتشجيع التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الإشارة بصورة خاصة إلى احتياجات البلدان النامية.

ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في ١٩٩٥ وافق على ١٠ التزامات رئيسية تكون جزءا من برنامج عمل دولي لتعزيز التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر في العالم من خلال إجراءات وطنية حاسمة وتعاون دولي. وإننا نتطلع إلى الاستعراض الذي تضطلع به الأمم المتحدة بشأن برنامج العمل هذا البالغ الأهمية. وإذ نبدأ الألفية الجديدة، فلتكن تحديا للأمم المتحدة لكي تلتزم مجددا بالهدف البالغ الأهمية المتمثل في تعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف، كأولوية رئيسية في التنمية الاجتماعية داخل الدول وفيما بينها.

ويتعين علينا جميعا، الدول الأعضاء والوكالات المتعددة الأطراف والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومختلف وكالات الأمم المتحدة الإنمائية أن نتعاون في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتهيئة ظروف الاستقرار والرفاه، وهي ظروف ضرورية للعلاقات السلمية والودية بين الدول.

فالمادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أننا جميعا نولد وقد وهبنا العقل والوجدان وعلينا أن نعامل بعضنا بعضا بروح الاخاء. وفي بلدي، جمهورية جزر فيجي، اعتمدنا في دستورنا الجديد عددا من المبادئ الأساسية البالغة الأهمية أساسا لتوطيد السلام والوحدة والاستقرار في مجتمعنا المتعدد الإثنيات والثقافات. ونحن في فيجي نؤمن بذلك النوع من التعددية الثقافية الذي يعترف بقيمة ومساهمة كل مجتمع وأن التنوع الثقافي يعمل على إغناء مجتمعنا. إلا أننا نضبط ذلك من خلال إشراك وتوحيد جميع مواطنينا وذلك بالتركيز على احتياجاتنا المشتركة كبشر.

وإننا نعتقد اعتقادنا عميقا وصادقا بأن من واجب الحكومة، بل ومن واجب كل حكومة أن تولي عناية واهتماما على قدم المساواة لتنمية احتياجات وشواغل جميع المواطنين، بغض النظر عن العرق والدين ونوع الجنس أو المركز الاقتصادي والاجتماعي. وهذه المبادئ وهذا النهج أثبتنا فعاليتها بالنسبة لنا في فيجي، ولا يدانيني شك في أن انطباقهما على صعيد عالمي سيسهم أيضا في تحقيق مزيد من السلام والوداد والتفاهم على الصعيد الدولي. والواقع، وإذ نوجه اهتمامنا إلى بدء الألفية الجديدة، وبخاصة إلى القمة الألفية المقترحة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من العام القادم، دعونا ننظر إليها بجدية الغرض وبتصميم جديد بوصفها فرصة فريدة لإعادة بناء أساس التعاون الدولي.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا قويا الجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح المنظمة. لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل أربعة وخمسين عاما. ولكي يكون هذا الإصلاح مفيدا يجب أن يتضمن مراجعة ميثاق الأمم المتحدة ليحسد الواقع المعاصرة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإن ذلك يجب أن يتضمن زيادة في العضوية الدائمة وغير الدائمة، استنادا إلى تمثيل أكثر إنصافا لمختلف المناطق الجغرافية. ونحث كذلك على استعراض مختلف التجمعات الإقليمية الموجودة في الأمم المتحدة لغرض التمثيل في مختلف الأجهزة والوكالات المتخصصة بغية إعادة ترتيبها. ويستهدف هذا أيضا ضمان التمثيل العادل والمنصف لمختلف المناطق الجغرافية.

والبلدان التي تنتمي إلى منطقة جنوب المحيط الهادئ، على سبيل المثال، منقسمة حاليا بين المجموعة



السيد إيسي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب لصديقي السيد ثيو - بن غويراب عن مدى اعتزازي وسروري لرؤية أحد أبناء أفريقيا يقود خطى الجمعية العامة إلى الألفية الجديدة. وأنا أهنته بحرارة. وإنني على يقين من أن خبرته، التي اكتسبها بصفته ممثلاً لمنظمة شعب جنوب غرب أفريقيا لدى الأمم المتحدة وخلال عمله كدبلوماسي لفترة طويلة، ستمكّنه من تسوية المسائل المعقدة التي تواجه الجمعية العامة في هذه الدورة. إن هذا شرف له ولقارة أفريقيا. وأود أيضاً أن أعرب عن التهاني لأعضاء مكتب الجمعية العامة الآخرين. وأؤكد للرئيس أن وفدي على استعداد للعمل معه من أجل نجاح أعمال الجمعية في هذه الدورة.

وأود أيضاً أن أعرب لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، سعادة السيد ديدير أوبيرتي ممثل أوروغواي، عن شكرنا على العمل الممتاز الذي نفذ خلال فترة رئاسته.

وأعرب عن الإشادة القلبية بالأمين العام، السيد كوفي عنان، وأكد له تقدير كوت ديفوار على الطريقة الدؤوبة والقديرة التي يضطلع بها بالولاية الموكلة إليه.

ويرحب وفدي بالأعضاء الثلاثة الجدد في المنظمة: مملكة تونغا وجمهورية كيرباس وجمهورية ناورو.

وعشية الألفية الجديدة، يجب أن تتكيف المنظمة مع الشكل الجديد للعلاقات الدولية بغية زيادة فعاليتها في جميع الميادين، بما في ذلك ميدان صون السلم والأمن الدوليين. ذلك أن كل يوم يمر يكشف عن الاختلال في المجتمع الدولي. فرغم مضي ما يقارب عشر سنوات على الفرحة التي تولدت من نهاية المواجهة الأيديولوجية، لم نقم بعد بإنشاء الآليات اللازمة للضوابط السياسية والاقتصادية والمالية التي يمكن أن تقود إلى عالم يسوده السلام كما بشر بذلك ميثاق عام ١٩٤٥.

وعشية القرن الحادي والعشرين، يتعين علينا أن نقول إن القوة لا تزال تسود فوق الحق، وإن بؤر الحروب تتسع، وإن الحقوق الفردية تنتهك في كثير من الأحيان، وإن قسماً كبيراً من البشرية ليس لديه إلا فكرة مبهمّة عن التقدم الاجتماعي.

إلا أن ميثاق عام ١٩٤٥ يظل صالحاً لهذا الزمان؛ وكل ما يفترق إليه هو التنفيذ الكامل للمبادئ العظيمة التي

وكما قلت، فإن عضويتنا في الأمم المتحدة وحضورنا هنا في هذه الدورة للجمعية العامة يجسدان التزامنا بميثاق الأمم المتحدة بشأن صون السلم والأمن الدوليين. وإنني أحث جميع الدول الأعضاء على العمل معا من أجل تشجيع حسم النزاعات والصراعات من خلال الحوار والسعي إلى تحقيق توافق الآراء. ويجب علينا أن نضطلع بذلك مع الاعتراف دوماً بالسيادة والاستقلال الوطنيين واحترامهما.

وبوصفنا رجالاً ونساء من ذوي النية الحسنة، فقد اجتمعنا هنا في الأمم المتحدة لكي نؤكد من جديد على التزامنا المشترك بالنهوض بعالم أكثر سلاماً. ولكن دعونا نذكر أنفسنا بأن السلام هو أكثر من مجرد غياب الحرب أو الصراع. فالسلام لا يمكن أن يكون حقيقياً وثابتاً إلا عندما نتعاون بصورة وثيقة من أجل تهيئة ظروف حياة تعاش بحرية وأمن وبعْدالة وكرامة.

ولذا يجب علينا أن نتآزر ونتعاون في تشجيع التجارة الدولية في مجال البضائع والخدمات وعمليات نقل الأموال والتكنولوجيا والتنمية التي تعود بالفائدة على جميع البلدان كبيرها وصغيرها، المتقدمة منها والنامية. ودعنا نعمل معا، وبمسؤولية، في صون وحماية بيئتنا الوطنية والعالمية الثمينة.

وفي الختام، أتضرع إلى الله العليّ القدير أن يباركنا جميعاً، كأبناء خليقته الإلهية، بحكمته ومحبته لكي نعيش معا ونتواصل كإخوة وأخوات، توحدنا العناية المتبادلة واهتمام أحدنا بالآخر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس وزراء جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب الأونرا بل مايندارا بال شوشدري، رئيس وزراء جمهورية فيجي، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كوت ديفوار، سعادة السيد عماره إيسي، والرئيس السابق للجمعية العامة، ويسرني ويشرفني أيضاً أن أذكر بأن السيد عماره إيسي هو ثاني رئيس سابق للجمعية العامة نستمتع إليه اليوم، وكان الأول السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، الذي تكلم هذا الصباح.

جهد ممكن لإنشاء آليات تمكنها من تفضي حالات الصراع، أو من اتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة.

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، اقتناعاً منه بأن الحرب ليست شيئاً محتوماً وأن مفاتيح السلام متاحة بتوافر الإرادة السياسية، أعلن بالإجماع أنه سيولي أولوية مطلقة في أنشطته في السنوات المقبلة لاستعادة السلام في القارة.

ولكن يجب ألا نخدع أنفسنا، فذلك الهدف لن يتحقق إلا إذا تمت تعبئة المجتمع الدولي، الذي تجسده الأمم المتحدة، وقام بتوفير دعم ثابت لجهود أفريقيا. وأعني بذلك تجاهل كل ما قامت به البلدان الصديقة - الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان وكندا، على سبيل المثال لا الحصر - لاستكشاف سبل جديدة لتعزيز السلم والأمن في أفريقيا ولتعزيز قدرة أفريقيا في ذلك الصدد. وأود أن أشير إلى إنشاء مركز تدريب عسكري، في بلدي، في زمباكو، متخصص في تقنيات حفظ السلم، وهو مفتوح لجميع الدول الأفريقية.

كما لا يفوتني أن أشير إلى المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة في المناطق التي تبدت فيها ويلات الحرب في أفزع أشكالها، مثلما حدث في سيراليون، أو التي تعصف فيها الحروب بضحاياها دون تمييز كما في غينيا - بيساو أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرجع الفضل - إلى حد كبير - في إبرام اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي وقع في لوساكا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، والذي تشارك فيه الآن جميع فصائل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، إلى الأمين العام وإلى الجهد الشاق الذي بذله ممثله الخاص في إقناع الأطراف.

ومن أجل مساعدة قارتنا على الخروج من دوامة العنف، كانت الأمم المتحدة حاضرة في كل مراحل الأزمات، حيث عززت جهودها جهود منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

ولقد قامت الأمم المتحدة، استناداً إلى نجاحها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بتجربة بعثة وقائية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى نجحت حتى الآن في تحقيق أهدافها. وبذلك حالت المنظمة دون تردي ذلك البلد في الانحدار إلى وهدة الجحيم الذي كانت تؤذن به عمليات التمرد المتكررة في

يتضمنها. فإيمان الناس بالأمم المتحدة لم يتزعزع. وذلك يحملنا مسؤولية بذل جهد مطرد لزيادة مصداقيتها وتعزيز قدرتها على التصدي لما تواجهه من تحديات.

ومنذ عدد من السنوات تعمل المنظمة من أجل التجديد. وأنشئت أفرقة عمل لإصلاح الهياكل الرئيسية في الأمم المتحدة وتكييفها على نحو أفضل مع السياق الدولي الجديد. ويشترك الأمين العام نفسه في هذا الجهد، حيث يقوم بذلك جزئياً عن طريق المبادرة بإصلاحات داخل مجالات مسؤوليته. والمطلوب منا الآن، نحن الدول الأعضاء، أن نعمل معاً لإكمال هذه العملية في الأشهر المقبلة.

ويحدونا الأمل في أن تقوم القمة الألفية المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٠ بوضع أسس انطلاق الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ومن ثم، من المهم جداً أن تكتمل في وقت قصير خطة توسيع مجلس الأمن. وما من شك في أنه بزيادة عدد كل من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، الذين سيتعين أن تتبوأ أفريقيا بينهم مكانها الذي تستحقه، سنعالج أيضاً ذلك القصور في الرؤية السياسية الذي يعاني منه المجلس. وقد أظهرت أزمة كوسوفو ضرورة التأكيد مجدداً على المكانة الأولى لمجلس الأمن وبالتالي على مكانة الأمم المتحدة.

وتأكيد سلطة مجلس الأمن لا يجب بأية حال أن ينطوي ضمناً على تناقص دور الجمعية العامة. فهذه الهيئة، التي يمنحها طابعها التمثيلي مشروعية كبيرة، يجب أن تظل تحتل المكان المركزي في المنظومة، بكل ما ينطوي عليه ذلك بالنسبة لقدرتها على تحديد المسار العام للأمم المتحدة. بيد أن هذا الإصلاح المؤسسي لن يكون فعالاً إلا إذا أوفت الدول جميعها بالتزاماتها المالية. ونحن، بتكرارنا الإعراب عن صلاحية مبادئ الميثاق مع مطلع ألفية جديدة، نلزم أنفسنا بضمان السلم والأمن الدوليين للأجيال المقبلة.

وطوال العاميين الماضيين ظلت المنظمة تولي اهتماماً خاصاً للصراعات التي تحدث بأفريقيا. إن الأمين العام، في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/318)، حدد الأسباب العديدة لهذه الصراعات. وقد استعرض السبل المؤدية إلى تعزيز السلم، حيث يتمثل أهمها في انتهاج سياسة إنمائية قادرة على القضاء على بذور العنف. وتقوم الدول الأفريقية من جانبها ببذل كل

أطرافها المحلية التي تميل إلى أن تتنافس الواحدة مع الأخرى بتكلفة إنسانية كبيرة جدا. وبالتأكيد أن من اللازم وضع شروط أساسية، لا سيما على شكل اتفاقات لوقف إطلاق النار، من أجل نشر قوات حفظ السلام، بيد أنها ليست متعذرة عندما يستخدم مجلس الأمن جميع الموارد التي يوفرها الميثاق.

إن نضج حياة جديدة في مبدأ عمليات حفظ السلام عن طريق توفير عناصر رادعة ذات مصداقية وموارد، ينبغي ألا يحول دون إعادة نظرنا في الفصل الثامن أو دون توضيحه بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية. وثمة جوانب عدم يقين عديدة جدا تحيط بنطاق هذا التعاون وأشكاله وبالذور الذي يتعين أن يضطلع به مجلس الأمن في هذا الصدد.

فأزمة كوسوفو والتدخل العسكري بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي لم يعمل سوى على زيادة شكوكنا وأسئلتنا في هذا الصدد. وإن تعزيز النهج الإقليمي حيال الأمن الجماعي ينبغي ألا يكون بأي سبيل من السبل ذريعة لعدم تدخل مجلس الأمن. وبإعادة تأكيد صلاحية مبادئ الميثاق فجر الألفية الجديدة، نلزم أنفسنا بتهيئة ظروف عيش أفضل للأجيال المقبلة، بما في ذلك جميع الأطفال في أفريقيا.

وأفريقيا طبعاً لها ثقل ضئيل في الإحصائيات الاقتصادية العالمية، بيد أن لديها إمكانية يعتمد عليها مستقبل البشرية إلى حد كبير. ولا بد لها من أن تشارك كل المشاركة في الجهود الرامية إلى بناء بنية مالية عالمية جديدة. ومن الأهمية بمكان أيضاً أنه عشية إجراء مفاوضات تجارية رئيسية برعاية منظمة التجارة العالمية، يجب عدم التضحية بمصالح البلدان النامية على مذبح العالمية.

وإنني أرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل تعزيز الموارد المتوفرة للتنمية، ومن أجل التوفيق بين أنشطة مختلف وكالات الأمم المتحدة. وبغية تحقيق ذلك الغرض، أنشئ فريق إنمائي لجمع مختلف الهيئات العملية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأسفرت النتيجة عن أنشطة أكثر تبسيطاً، وإدارة للمساعدات أكثر اتساقاً، وإجراءات مبسطة لتمويل المشاريع. وهذا يمثل تقدماً لا يسعنا إلا أن نرحب به بالإشادة الصادقة بتنسيق المساعدة التي يقدمها

عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وما أعقبها من توتر اجتماعي. ويسرني بوجه خاص أن أقول ذلك لأن بلدي قد أرسل مفرزة قوامها ٢٣٥ عضواً تتكون من وحدة طبية وسرية مدرعة وعدد من الأفراد العموميين.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بعمل معقد فيما يتعلق بعدة مسائل في منطقتها دون الإقليمية، ورغم ذلك فهو عمل جدير أيضاً بالثناء. فقد مكّن ذلك العمل من بناء زخم للحوار سيسود في آخر المطاف على الانفعالات ودواعي الخلاف التي تمثل منذ وقت طويل مصدراً للصراع، وذلك إنجاز لا يستهان به.

وترحب كوت ديفوار بالتطورات في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الخطوات التي اتخذها أخيراً كل من إيهود باراك، رئيس وزراء إسرائيل، والرئيس ياسر عرفات بغية إرساء سلام عادل ومنصف من شأنه أن يحمي حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وسأكون مقصراً إن لم أذكر جميع ما تم القيام به من أجل تعزيز التعاون في حفظ السلام مع منظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولا بد لنا من أن نرحب بحقيقة أن الأمم المتحدة أخذت تتغلب تدريجياً على ظاهرة الصومال التي أدت بها إلى تراجع التزاماتها.

إن احتمال قيام المنظمة بنشر قوة لحفظ السلام قريباً قوامها ٢٠ ٠٠٠ عنصر لتنفيذ اتفاق لوساكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو بالتأكيد دلالة على زيادة جهود المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام والأمن في أفريقيا. بيد أنه ينبغي أن نعني بعدم تبديد هذا الأمل، الأمر الذي يعزز المشاعر التي تساور الرأي العام الأفريقي على نطاق واسع بأن قارتنا عرضة لمعاملة تمييزية مقارنة بمناطق أخرى في العالم. فما كان ممكناً في كوسوفو ينبغي أن يكون ممكناً أيضاً في أنغولا والكونغو وسيراليون. والإشارة إلى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي كانت حافزاً على اتخاذ إجراء على نطاق واسع في كوسوفو تنطبق أيضاً على الشعوب الأفريقية.

وإنني أدرك إدراكاً كاملاً تردد الدول الكبرى في أن تصبح منخرطة في صراعات معقدة يصعب غالباً تحديد

الاجتماعية دون إهمال القطاعين الصناعي والزراعي. وأناشد صادقا جميع البلدان المانحة أن تعكس مسار النهج الحالي، وأن تزيد إسهاماتها في منظومة الأمم المتحدة عموما، وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خصوصا، كي يتمكننا من الاضطلاع بأنشطتهما بالنيابة عن بلداننا. وأطلب إلى هؤلاء المانحين أن يركزوا أعمالهم ليس على مصالح اقتصادية قصيرة الأجل، بل على التضامن.

وبإعادة تأكيدنا على صلاحية مبادئ الميثاق فجر الألفية الجديدة، نلزم أنفسنا باستعادة كرامة كل إنسان، لأن ما من شيء يدوم إذا لم يكن قائما على كرامة الإنسان.

وأود هنا أن أعرب عن ارتياح حكومتي لأنشطة الأمم المتحدة في بلداننا ولبرنامجها المتخصصين، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمرض الإيدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. والحملات الموجهة ضد هذه الأوبئة، ولا سيما مرض الإيدز، والأمراض المستوطنة، فضلا عن مكافحة المخدرات، ترمي إلى القضاء على هاتين الآفتين اللتين تهددان الفرد مباشرة وتفسد الاستقرار الاجتماعي. وفي المؤتمر الدولي المعني بمرض الإيدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب والأمراض المنقولة جنسيا، الذي انعقد في أبيدجان، كوت ديفوار، من ٧ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، اقترحت فرنسا وكوت ديفوار إنشاء صندوق تضامني لتعبئة المجتمع الدولي. وباقتراح من كوت ديفوار، تناولت منظمة الوحدة الأفريقية هذا الاقتراح في واغادوغو في حزيران/يونيه الماضي.

والإجراءات التي يتخذها الرئيس هنري كونان بيدبي، لا سيما من أجل حماية الغابات وإدارتها، وتطوير المناطق الساحلية وإدارتها، وتحسين إمدادات المياه واعتماد نظام للمياه تبين اهتمامنا بالحفاظ على صحة الإنسان وبحماية البيئة.

وتسعى معظم الدول الأفريقية منذ سنوات عديدة، وفي سياق نمو اقتصادي أكثر استدامة، إلى اعتماد التعددية السياسية وتعزيز حكم القانون. وهذان نظيرا الإدارة الاقتصادية والمالية المحسنة عن طريق معايير الحكم السليم المعترف بها دوليا. ويظل يتعين القيام بعمل كثير والحالة تتفاوت بين منطقة وأخرى وحتى بين بلد وآخر. لكن التقدم المحرز ينبغي أخذه في عين الاعتبار لدى إجراء مفاوضات دولية رئيسية. ويجب بصفة خاصة ألا نغض الطرف عن حقيقة أن العنف وليد الفقر. وأي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما عن طريق ممثلوه المقيمون.

بيد أن هذا الارتياح لا يسعه أن يهدئ من قلقنا الناجم عن استمرار تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدل الإحصاءات الصادرة في العقد الماضي على أنها آخذة في التضاؤل. فقد تراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية الآن إلى أقل من ٠,٢ في المائة من إجمالي الناتج القومي.

ونحن نرحب بالمبادرات التي اتخذها مؤتمر قمة الدول الصناعية الثماني في كولون في حزيران/يونيه الماضي. وهذه لشهادة على الرغبة في زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية، ولا سيما عن طريق التخفيف من عبء الديون إلى درجة كبيرة. وإن إلغاء جزء من ديون البلدان النامية، مقابل إتاحة الفرصة لهذه البلدان لإعادة إطلاق سياساتها الاستثمارية، ينبغي أن يسمح بالتوفيق والتنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية الرئيسية. والإطار المتعدد الأطراف سيتيح أيضا الفرصة لتجنب التعامل المباشر بين بلد ما ومقدمي المساعدة حيث أن التجربة كثيرا ما دلت على أن ذلك هو مصدر سوء تفاهم قد يعوق العمل السلس للاقتصادات الوطنية. ومع ذلك، فإن القرارات التي تتخذها البلدان الأكثر ثراء من أجل خفض الديون من المحتمل أن توجد تباينا فيما بين البلدان المعنية، حسب الفئة التي تنتمي إليها. وتعريف هذه الفئات قد يعتمد على معايير اقتصادية هي تحديدا معايير غير مرنة.

إن مسألة الديون تشكل قلقا خطيرا للبلدان الأفريقية التي أبلغت الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجزائر، والرئيس تابوه مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا في مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في سرت أن يتفاوضا مع الدائنين بغرض التوصل إلى إزالة الديون الأفريقية بالكامل. ويحدونا الأمل في أن تلقى هذه المهمة بقيادة رئيس دولة النجاح بسرعة.

ومن الملح عند فجر الألفية الجديدة أن نحدد استراتيجية للمساعدة الإنمائية العالمية وضمان تمويلها. لذلك نؤيد عقد مؤتمر عالمي بشأن تمويل التنمية بغية وضع أهداف دقيقة والتأكيد على دعم التعليم والمشاريع

إن القمة الألفية ستوفر لزعماء العالم فرصة لإعادة تأكيد التزامهم بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، التي تحثنا على توحيد قوانا لصيانة السلم والأمن الدوليين وعلى تسخير الآليات الدولية للنهوض بأوجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب، لأن المبادئ التي أرسيت في الميثاق - كرامة الفرد وقيمتها، والمساواة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والمساواة بين الأمم - مبادئ ثابتة. إنها غير قابلة للتغيير. وهي مطلقة. ويتوقف الأمر علينا نحن للعمل، ويجب أن نقوم بذلك لأن العمل هو جوهر السياسات.

فلنعمل سويا على جعل هذه الأهداف النبيلة حقيقة واقعة لمستقبل أفضل لنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث للمملكة المتحدة، الرايت أونرايل روبن كوك.

السيد كوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): مر أكثر من نصف قرن منذ أن قدم كليمنت أتلي رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت، ميثاق الأمم المتحدة إلى برلماننا. وقال أمام البرلمان:

"إننا نسعى إلى إقامة علاقات طيبة ليس فقط بين الأمم وإنما بين البشر داخل الأمم".

والمفهوم الذي رأى أنه معبر عنه في ميثاق الأمم المتحدة كان مفهوما ثوريا. وتلك المسؤولية عن أمن وحرية وتنمية الشعوب لا تخص فقط كل دولة حين تعمل بمفردها، وإنما أيضا جميع دول العالم عندما تعمل كهيئة متحدة.

خلال السنوات الخمسين الماضية قامت الأمم المتحدة بالكثير للاضطلاع بتلك المسؤولية. والأمم المتحدة ووكالاتها قادت برامج في أنحاء العالم أطلقت امكانيات البشر منفردين على كل قارة. فقد ساعدنا على مضاعفة معدل التعليم بين النساء في البلدان النامية. وساعدنا على تطعيم ٨٠ في المائة من أطفال العالم ضد بعض أكثر الأمراض فتكا. وأنشأنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان معيار الحرية للأفراد. وهذه الجمعية العامة اضطلعت بدور رائد في المساعدة بشأن الحقوق الديمقراطية المتساوية، بصرف النظر عن العرق، وفي الضغط لإنهاء الفصل العنصري. واليوم توفر الأمم المتحدة ملجأً للاجئين في كل ركن من أركان المعمورة.

شيء يمكن أن يساعد على القضاء على الفقر هو مصدر أمل لملايين الرجال والنساء.

إن أفريقيا التي تنعم بالسلم وتسير على طريق التنمية هي أفضل ضمان لعالم أفضل. وأفريقيا على هذا النحو يجب أن تكون موحدة وخالية من الاتجار غير المشروع بالأسلحة - وعلى وجه الخصوص الأسلحة الصغيرة - وخالية من الطمع. وفوق هذا كله يجب أن تكون متحدة.

خلال مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر أعلن رؤساء الدول أو الحكومات إيمانهم بتكامل القارة المنصوص عليه في صكوك، مثل خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا، والوثيقة الختامية للاغوس، ومعاهدة أبوجا، التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

أفريقيا تدرك الآن أن الوقت ليس في صالحها: فهي تواجه عولمة سريعة، آثارها لا تبدو دائما في صالح أفريقيا. وانطلاقا من هذا الإدراك، قرر مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في سرت، بليبيا، إنشاء اتحاد أفريقي وبرلمان لعموم الدول الأفريقية. وفي العام القادم، ستعقد دورة استثنائية أخرى، أيضا في سرت، لاعتماد النص الذي ينشئ الاتحاد. وحتى يمكن لأفريقيا أن تظل باقية لا بد أن يصبح الاتحاد الأفريقي حقيقة واقعة.

إن كوت ديفوار، إذ تبقي على وفائها لهذا الالتزام، بدأت العمل على تعزيز الآلية القائمة للتكامل دون الإقليمي، في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي وضعنا بالفعل سياسات لتحقيق التناسق بين النسب الضريبية ومستويات الأسعار وإقامة سوق إقليمية للأوراق المالية.

وهذه الإجراءات جميعها التي تقوم بها كوت ديفوار، بتوجيه من الرئيس هنري كونان بيددي، ليس لها غرض سوى الإسهام في تحقيق السلم الداخلي والسلام في أفريقيا والسلام بين أفريقيا وبقية العالم. وهي ترمي إلى النهوض بتضامن أقوى وإلى السعي لتحقيق عالم أكثر عدلا، يسوده التقدم والسعادة لكل فرد منا.

جماعي في صراعات هي في الحقيقة الأسلحة الصغيرة الأكثر انتشاراً. وفي المناقشة التي يجريها مجلس الأمن يوم الجمعة، ستتاح لنا الفرصة للمضي قدماً بجهود لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ولتعزيز حالات الوقف الاختياري الإقليمي بشأن الأسلحة الصغيرة، وقصر ترسانات الأسلحة العسكرية على الوكالات الحكومية الشرعية.

رابعاً، يجب أن نوقف الاتجار غير المشروع بالماس وسائر السلع الأساسية الثمينة التي تسددها بها أثمان الأسلحة الصغيرة، وتسدد بها أيضاً في كثير من الأحيان، أجور المرتزقة، مما يديم الصراعات. وأسواق هذه السلع، وبخاصة سوق الماس، صغيرة وموجودة في مراكز قليلة محكمة. ويجب أن نشجع التعاون مع الذين يديرون تلك الأسواق على وقف توفير الأموال للذين يروجون للصراع.

أخيراً، أؤيد بقوة الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام صباح اليوم بأننا يجب علينا أن نعارض ثقافة الإفلات من العقاب. إن الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي، من كوسوفو إلى تيمور الشرقية، يجب أن يعرفوا أنهم سيحاسبون أمام المجتمع الدولي. وقد بينت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ما يمكن عمله. وينبغي لنا أن نبني على عملهما بإقامة محكمة جنائية دولية دائمة وجعلها تعمل بأقصى سرعة.

ولكننا لن ننجح دائماً في منع الصراعات. لذلك نحتاج إلى إبداء استعداد أكبر لاستعادة السلام بعد أن تنشب الحرب. وكما قال طوني بلير، رئيس وزراء بلادي، في شيكاغو في وقت مبكر من هذه السنة، إن تهيئة الظروف والتعرف على الملابس التي يصح فيها التدخل في إطار العالم الحديث هي المشكلة الملحة بالدرجة القصوى في السياسة الخارجية اليوم. ودللت خطبته على أن بريطانيا تود الاضطلاع بكامل دورها في ذلك النقاش. ونقطة البدء لدينا هي أن مصلحتنا المشتركة في المحافظة على العالم من نشوب الصراعات الكبرى تتفوق على مصلحتنا الفردية بوصفنا دولاً.

العولمة هي المصطلح الغريب والقبيح إلى حد ما الذي يستخدم لوصف كيفية ترابط بعضنا مع البعض في عالم اليوم بدلاً من استقلال كل منا عن الآخر. وما يضمننا معاً هو روابطنا التي تتوثق في مجالات التجارة، والاستثمار، والتنقل، والاتصالات. فما يحدث في أحد البلدان يمكن أن

وبينما نجتمع هنا هذا الأسبوع، توفر وكالات الأمم المتحدة المسكن، والغذاء، والرعاية الاجتماعية، والصحة، والتعليم لـ ١٩ مليون لاجئ، أكثر من سكان معظم الدول الأعضاء. وينبغي لنا أن نشعر بالفخر لهذه المنجزات، لأنها ستزرع الثقة فينا للتصدي للتحديات التي لا تزال قائمة.

لكننا يجب أن نكون صريحين أيضاً بشأن المواضيع التي فشلنا فيها. لقد فشلنا في توفير السلم للعديد من شعوب العالم. وإننا لم نحقق رؤية آبائنا المؤسسين لدول وشعوب تعيش في داخلها في سلام كل مع الآخر. لقد تجنبنا نشوب حرب عالمية. لكننا لم نجنب العالم حروباً كثيرة.

ولهذا أريد أن أساند البيان الافتتاحي الممتاز الذي أدلى به أميننا العام بأن أركز ملاحظاتي أيضاً بشأن ما يجب علينا القيام به إذا ما أردنا أن نستعيض عن الفشل في وقف الحرب بنجاح في منع الصراعات. إن المناظر المروعة التي شهدناها في السنة الماضية - هذه من كوسوفو، ومن سيراليون، ومن تيمور الشرقية ومن أماكن عديدة أخرى، تبرز أهمية تحسين أدائنا لمنع الصراعات وأيضاً لوقفها إذا بدأت.

وأقترح خمسة مجالات للعمل ذات أولوية. أولاً، يجب أن نتصدى للأسباب الجذرية للصراع، ابتداءً بالفقر الذي يولده. لقد أصبحت الحرب العبء الملقى على الفقراء. وفي العالم الحديث، غدت الأمم الغنية لا تشهد جراح الصراع على ترابها. فأقوى الأسس للسلام هو الرفاه، وأفضل طريقة يمكننا أن نمنع بها الصراع هي النهوض بالتنمية القابلة للاستدامة. وجمعية الألفية القادمة يجب أن تترجم إلى حقيقة الالتزام بتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف وخفض عدد الدول التي تقع عليها أعباء مديونية ثقيلة.

ثانياً، يجب أن ننهض بحقوق الإنسان والحكم السليم. وتنمية أي أمة ستتم بسرعة أكبر عندما يتمتع شعوبها بالحق في تطوير إمكاناته الكاملة. والصراع يكون أكثر احتمالاً عندما تحكم حكومات دون موافقة شعوبها.

ثالثاً، يجب أن نكبح امدادات الأسلحة التي تشعل الصراعات. فطوال عقود، ظلت الأمم المتحدة تركّز، بحق على وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولكن في هذه العقود نفسها، كانت الأسلحة التي قتلت بشكل

الأمم المتحدة يتعين عليها أن تعمل شيئا. ولنكن صادقين، إن الأمم المتحدة ليست إلا مجموع دولها الأعضاء. والأمم المتحدة لا يمكنها أن تفعل شيئا إلا عندما نكون نحن، الدول الأعضاء فيها، مستعدين لتوفير سبل ذلك.

يجب علينا أن نكفل أن تكون لدى الأمم المتحدة قاعدة مالية سليمة، وهذا يتطلب منا جميعا أن نفي باشتراكاتنا المقدرة وفاء كاملا وفي الوقت اللازم. وعلينا أيضا أن نضمن توفير قوات حفظ السلام عند طلبها. وبريطانيا وقعت على اتفاق احتياطي يخصص القوات التي نستعد من ناحية المبدأ لتقديمها إلى ما تقوم به عمليات حفظ السلام في حالات الطوارئ. وهذه الاتفاقات تمكن الأمم المتحدة من التخطيط للطوارئ بثقة أكبر، مما يمكننا من وضع المهارات الصحيحة بمعداتنا اللازمة في الميدان. وقد وقّع عدد من الدول الأعضاء الأخرى على برامج مماثلة. وكلما زاد عدد الدول التي تفعل ذلك، زادت قدرة الأمم المتحدة على التوسط لإيجاد قاعدة لنشر قوات حفظ السلام.

أما في كوسوفو، فقد اكتشفنا أن جمع قوات مسلحة معا لإنهاء العنف المسلح كان مهمة أقل صعوبة من جمع قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة لحفظ النظام المدني. ولهذا، يمكنني أن أعلن اليوم أن بريطانيا ستتع اتفاقها الاحتياطي مع الأمم المتحدة المعني بالقوات باتفاق مماثل لزيادة عدد ضباط المملكة المتحدة المتوفر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا يتضمن الالتزام بفرقة للرد السريع مستعدة للانتشار في فترة قصيرة عند الحاجة الملحة إليها. وسنشئ أيضا مع الأمم المتحدة دورة تدريبية رائدة في بريطانيا لتدريب الشرطة من جميع أنحاء العالم على تأدية دورها في بعثاتنا المشتركة.

وأنا أعلم أن جدول الأعمال الذي وضعته جدول طموح. إلا أن عليّ أن أقول بكل تواضع إنه أقل طموحا من البرنامج المثالي الذي وضعه مؤسسو الأمم المتحدة قبل نصف قرن. وكما قال أميننا العام في وقت مبكر من هذا العام، ما لم نتحد لتحقيق أهداف مجابهة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ومكافحة الجرائم المرتكبة بحق البشرية، فسندخل نفس المبادئ التي وضعها أولئك المؤسسون.

وفي العالم الحديث الذي نعيش فيه، العالم الحديث الذي يحفل بالاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية، نعلم

يترك تأثيرا مباشرا على رفاه وأمن، بل ومناخ بلدان وفي الجانب الآخر من العالم.

وتضمننا معا كذلك عواقب الصراعات. ففي بريطانيا، ٩٠ في المائة من الهيروين في شوارع مدننا الكبرى يأتي من أفغانستان التي يزرع فيها في ظل الصراع المستمر منذ جيل في ذلك البلد. وفي وسط أفريقيا، زعزعت الاضطرابات السكانية التي أشعلتها الإبادة الجماعية في رواندا استقرار المنطقة وأدت إلى نشوب الصراعات في ستة بلدان بعد ذلك. ويوجد في مختلف بلدان أوروبا الآن مئات الآلاف من مواطني يوغوسلافيا السابقة الذين فروا بحثا عن ملاذ من الصراعات المتكررة هناك. ومثلما لا يمكن إلا لعدد من الدول أن تقف وحدها بمعزل عن العالم الحديث، تدور الآن رحى عدد من الصراعات الكبرى التي تبقى من الشؤون الداخلية المحض دون أي أثر على بقية العالم.

وإذا أردنا أن تكون استجابتنا كافية عند نشوب أي صراع، وجب على الأمم المتحدة أن تطور قوتها في ثلاثة مجالات هي المصادقية، وتوافق الآراء، والقدرة.

ولكي تحصل الأمم المتحدة على المصادقية التي تمكنها من الضغط على أطراف الصراع بغية التوصل إلى حل، لا بد لها من أن تكون أكثر تمثيلا للعالم الحديث. والزيادة الضئيلة في حجم مجلس الأمن ستكون ثمنا متواضعا ندفعه مقابل الزيادة الضخمة في مصداقيته التي تتأتى من العضوية الدائمة الممثلة على نحو أفضل.

إلا أن المصادقية الأكبر لن يكون لها معنى في غياب توافق الآراء حول الوقت الذي يتعين فيه فرض سلطة الأمم المتحدة. والتدخل يجب أن يكون دائما الملاذ الأخير. ويمكننا جميعا أن نوافق على أن المسؤولية الأولى عن تسوية الصراعات الداخلية تقع على عاتق الدول التي تنشأ فيها هذه الصراعات. إلا أننا نتشاطر كذلك مسؤولية العمل عندما نواجه عمليات الإبادة الجماعية، أو تشريد أعداد كبيرة من البشر، أو الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني. فإذا علمنا بارتكاب الفظائع ولم نعمل على منعها فهذا يساوي الاشتراك فيها. اللامبالاة في مواجهة هذه الأحداث يجعل تكرارها أكثر احتمالا.

والمصادقية لا تتطلب منا أن ندلل على توافق الآراء فحسب، بل وعلى القدرة على العمل. وكثيرا ما نسمع أن

فالتقدم واضح للعيان، وهي حقيقة جديرة باهتمامنا، وإن لم يكن لشيء سوى أنها برهان على أن البوسنة والهرسك بدأت بخطوات وثيدة وأكيدة تبعد عن الركود السياسي والإنساني والاقتصادي وجميع أشكال الركود الأخرى تقريبا. وهي أيضا برهان على أن البوسنة والهرسك بدأت تنأى بنفسها عن حالة داخلية عميقة من انعدام الثقة والشك والتحفظ، ظلت سائدة فترة طويلة بين الكيانيين ومختلف العناصر البشرية المكونة لهما، وبين زعمائهم السياسيين وممثلين في المؤسسات العامة. وهي كذلك انعكاس للتفكير السائد والمزاج العام الشائع بين المواطنين. وأعتقد أنه ليس من قبيل الإفراط في التفاؤل أن ندعي أن تلك النتائج والتطورات الإيجابية تقدم الدليل على وجود إمكانات أكبر وإرادة متعاظمة لإيجاد مخرج من الحالة الصعبة والمؤلمة التي ظلت البوسنة والهرسك حبيستها قرابة عقد كامل من الزمان.

وبطبيعة الحال لا تزال هناك قضايا كثيرة نحتاج إلى العمل بشأنها فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام وتنفيذ نتائج مجلس تنفيذ السلام الواردة في وثائق بون ومدريد، وإن كنا أيضا لا يمكن أن نجادل في أننا بكل أسف توصلنا إلى نتائج غير متوازنة في الكيانيين.

ومع ذلك، ففي هذا العام أخذت المؤسسات العامة في البوسنة والهرسك تعمل بقدر أكبر من الفعالية والكثافة والتنسيق. هذا فضلا عن عودة ٢٧٢ ٠٠٠ من المشردين و ٣٤٣ ٠٠٠ من اللاجئين إلى كلا الكيانيين. ومع ذلك، ما زالت هذه العودة تمثل واحدة من أصعب القضايا الإنسانية والاقتصادية والسياسية وأشدّها إيلا، وخاصة ما يسمى بعودة الأقليات. فعلى مختلف المستويات، لا تزال عودة الأقليات عرضة للتباطؤ والتلاعب والتعويق والاستغلال السياسي. ولكننا لا نقبل بهذا الوضع؛ ولا نرفع مسألة عودة الأقليات من جدول أعمالنا؛ بل إنها تصبح يوما بعد يوم مؤشرا على النجاح وعلى مدى قدرات ومسؤوليات الكثير من القادة السياسيين على المستوى المحلي ومستوى الدولة. فالجمهور بشكل عام - جمهور الناخبين - يرصد هذه العملية وقيمتها يوميا. وعودة اللاجئين في ظل الشروط التي حددناها هي المؤشر الذي تقاس به المصالحة واحترام حقوق الإنسان والاستقرار بصفة عامة.

كما تم الشروع في إصلاح النظام القضائي، وهو يستهدف إضفاء صفة الاحتراف الكاملة على القضاء والمدعين العامين، وضمان تحديثهم واستقلالهم، وذلك

على الفور عندما تقع هذه الانتهاكات. ولدنا الموارد والقدرة على تحريك ما نمتلكه بسرعة في حالات الطوارئ. فالتكنولوجيا الحديثة تجعلنا جميعا جيرانا. ونحن الآن في حاجة إلى أن نقرن هذه التكنولوجيا بمذهب دولي يبين العالم الحديث أيضا. ويجب أن يقام على مبدأ واضح مؤداه أن الحرب الوحيدة التي نتفق على شنها هي الحرب التي تتحد فيها دولنا في مكافحة الصراعات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي سعادة السيد يادراكو برليتتش، وزير خارجية البوسنة والهرسك.

السيد برليتتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة لسعادة السيد ثيو بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، على انتخابه رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. فقدراته ومهاراته وخبرته في الشؤون الدولية تكفل الإدارة والتوجيه الحكيمين لهذه الدورة.

كما نعرب عن امتناننا للرئيس السابق سعادة السيد ديدبير أوبيرتي.

منذ بداية الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة حققت بلادي، البوسنة والهرسك، تقدما ملحوظا في تنفيذ اتفاقات دايتون/باريس للسلام - بل إنه تقدم أجرؤ على أن أقول إنه تقدم مشجع. وهذا التقدم نلمسه في زيادة تعزيز السلام والتحسينات التي طرأت على الكفاءة وتثبيت الاستقرار لا في المؤسسات العامة وحدها بل أيضا في مؤسسات كلا الكيانيين، وكذلك في الهيئات الحكومية المحلية. كما يتجلى هذا التقدم في زيادة تعزيز وتأكيد القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته، وحتى في عودة المشردين واللاجئين.

وقد نوه بهذا التقدم أيضا في تقارير عديدة صدرت عن ممثلين دوليين رسميين ومؤسسات تابعة لمجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والممثل السامي والمشاركين في مؤتمر قمة ميثاق الاستقرار، وجميعهم أكدوا أننا نسير في الاتجاه الصحيح.

ولا أبغي هنا الإيحاء بأن التقدم الذي تم إحرازه كان رائعا، وأنتا في البوسنة والهرسك، أو الأطراف الدولية الفاعلة المعنية ببلدي، تملؤنا سعادة غامرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل أشكال النقد وكل أوجه القصور،



ولكي تكون أكثر قربا إلى الاتحاد الأوروبي والمؤسسات عبر الأطلسية. وقد زادت البوسنة والهرسك من تعاونها مع الاتحاد الأوروبي وتجمعات شمال الأطلسي، واستفادت في الوقت ذاته من مختلف أشكال الدعم والمساعدة التي توفرها لنا تلك المؤسسات. وفي هذا الصدد، تشجعت البوسنة والهرسك على وجه الخصوص باعتماد الاتحاد الأوروبي في العام الماضي للإعلان المتصل بالعلاقات الخاصة مع البوسنة والهرسك. وفريق العمل الاستشاري الذي أنشئ عملا بتلك الوثيقة كثف من أعماله لمساعدتنا في التغلب على عدد من المشاكل التقنية والقانونية والتنظيمية في العلاقة بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي. وقد عزز هذا من أداء مؤسسات الدولة ومؤسسات الكيانين، وهو يمكننا من التعاون بشكل أكثر نجاحا مع الاتحاد الأوروبي.

لكل هذا، وللنتائج العديدة الأخرى التي لا يمكن ذكرها بسبب ضيق الوقت، من واجبنا أن نشكر المجتمع الدولي الذي زودنا بمساعدات مباشرة وغير مباشرة، وندين بعرفان خاص للممثل السامي الذي استخدم حقه في فرض الحلول حينما كنا نعجز في البوسنة والهرسك عن التوصل إلى اتفاق من خلال العملية الديمقراطية العادية. وكل تلك الجهود ينبغي أن تحذرنا بأن وجود المجتمع الدولي ودوره في البوسنة والهرسك ما برح لازما ولا غنى عنه؛ وما زال هو الضامن بأن الحياة في البوسنة والهرسك ستضمي قدما على طريق التطبيع. وأعتقد أن أحد أهم الأدلة المقنعة على التقدم الذي نشهده في البوسنة والهرسك كان تنظيم واستضافة مؤتمر قمة ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، الذي عقد في سراييفو في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه من هذا العام. ولعل الجمعية العامة تذكر أن سراييفو استضافت زعماء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبلدان وسط وشرق أوروبا، وأهم المؤسسات المتعددة الأطراف مثل هذه المؤسسة، وبالطبع بلدان جنوب شرق أوروبا - وهي بالذات الأعضاء في ميثاق الاستقرار.

وفي ذلك الحدث التاريخي فإن المؤسسات العامة في البوسنة والهرسك، والهيئات والمنظمات في كلا الكيانين، والعديد من الأطراف الفاعلة فرادى من جميع الجنسيات لم تؤكد فقط على قدراتها وطاقاتها، وإنما أكدت أيضا على إيمانها بالجهود المشتركة واستعدادها لبذل هذه الجهود خدمة لمصالحها الخاصة والمصالح المشتركة. وإنني لعلى اقتناع عميق بأن تعابير التهاني

وفقا لقواعد ومعايير المجتمعات الديمقراطية، في أوروبا المعاصرة والعالم المعاصر. ويجري في الوقت الراهن أيضا إعادة هيكلة وزارة الداخلية، إلى جانب تحديث الشرطة المحلية وتزويدها بالتدريب والتعليم المهنيين. وتوظيف رجال ونساء الشرطة يعبر تماما عن الصورة الديمغرافية للسكان. وأخيرا، تم أيضا إحراز تقدم في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على الرغم من أن هذا التعاون لم يكتمل بعد في المنطقة ككل.

وابتداء من العام الدراسي الحالي، ينتظم الأطفال في مدارس البوسنة والهرسك في صفوفهم وفقا لبرامج جديدة تعبر عن الوقت الحاضر وتتطلع قدما إلى مستقبلنا المشترك. فالبرامج المدرسية تستبعد المواد التي يمكن، وفقا للجان المشتركة المتعددة الجنسيات والممثلين الدوليين أن تمثل تهديدا وخطرا للثقة والتفاهم الهشين لدى الأجيال الشابة.

وتم تحقيق نتائج هامة من خلال برنامج للإنعاش الاقتصادي وتعمير البنية الأساسية. ولكن إصلاح القدرة الصناعية لم يعيدها إلا إلى ثلث المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب. وما زال لدينا عدد كبير من العاطلين والفئات المعالة اجتماعيا. وهذا هو السبب في أن البوسنة والهرسك ستحتاج إلى المساعدة الدولية لفترة أطول. ولكن ذلك سيكون استثمارا لا في مستقبلنا وحده بل في مستقبل الجميع أيضا.

وتجري الأنشطة على قدم وساق في تنظيم المجال الحساس والحيوي في نفس الوقت، مجال الإعلام العام في كلا الكيانين. ونعكف حاليا على وضع مجموعة من اللوائح بشأن تنظيم وتشغيل الإذاعة، واتخذت تدابير في مجال الإصلاح الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، دخل قانون الجمارك حيز النفاذ، وبدأ إصلاح النظام المصرفي والتعاملات المالية، وتحققت النتائج الأولى في مجال خصخصة المشاريع الصغيرة. وتجرى الاستعدادات حاليا لخصخصة المشاريع العامة الكبيرة والمجمعات الصناعية التي ورثناها من أيام الاشتراكية.

إن البوسنة والهرسك تعجل أنشطتها في هذه المجالات وفي مجالات كثيرة أخرى، كتعبير عن توجهها القوي نحو بناء الديمقراطية والمجتمع المدني والاقتصاد السوقي المفتوح، وتوسيع حقوق الإنسان، وهي بذلك تستوفي الشروط اللازمة للانضمام إلى مجلس أوروبا،

في الوقت ذاته بعض نقاط الضعف والنقص التي تعرض فيها دور المنظمة للخطر بوصفها منظمة حيوية لا غنى عنها في القرن الحادي والعشرين.

لا أعتقد أن أحدا منا يساوره الشك في أن الأمم المتحدة مستعدة وقادرة على متابعة رسالتها النبيلة لمواصلة تعزيز وتنمية مقاصدها ومثلها العليا في القرن المقبل. وحتى إن كانت الأمم المتحدة لم تحقق جميع أهدافها، فإنها استطاعت أن تحمي السلام العالمي، وأن تشرع في التنمية المستدامة وتجعلها ممكنة، وأن تخفف الكثير من أنواع الظلم في سائر أرجاء العالم، وفوق كل ذلك أن تصل إلى رؤية واضحة جدا بشأن إصلاح نفسها.

وبدأت الأمم المتحدة في إصلاح نفسها منذ سنوات عديدة ولكنها لم تنته بعد من هذه المهمة. ومن رأيي أن الأمم المتحدة لو كان لديها الشجاعة لتغيير العالم فإنها

والعرفان الكثيرة التي حظينا بها في تلك المناسبة من رؤساء الدول البارزين العديدين الذين أتوا من أوروبا والعالم للاجتماع في سراييفو، كانت أكثر من مجرد إعراب عن مجاملات دبلوماسية.

وكإسهام فريد في أهداف ميثاق الاستقرار وقعت البوسنة والهرسك وكرواتيا اتفاق الحدود فأزالنا بذلك هذه القضية الحساسة من جداول أعمال كل منا. ونحن على قناعة بأن ميثاق الاستقرار والإعلان المعتمدين في سراييفو فتحا آفاقا جديدة أمام البوسنة والهرسك وكذلك أمام جميع البلدان الأخرى في المنطقة. وأنتج هذا حلا مستقرا ومحددا لمجموعة من أحداث مأساوية ذات أبعاد توراتية، وإنعاشا سريعا للشعوب والبلدان التي دفعت ثمننا باهظا للغاية عن الجهل والمغامرات السياسية والعسكرية والانتهاكات الصارخة لقوانين العلاقات الدولية والقانون الإنساني الدولي.

إن ضمانات نجاح أهداف ميثاق الاستقرار - السلام والرخاء والأمن لجزئنا من العالم - تعتمد حقا على تصميم وتأهب الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، إلى جانب منظمات دولية ومؤسسات ومبادرات إقليمية أخرى. كما تتوقف ضمانات إنجازها على كون دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد جعلت ميثاق الاستقرار أولوية في برنامجها عبر الأطلسي الجديد وعلى كون الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي قد منحا الميثاق الأولوية في حوارهما السياسي.

ومع مراعاة كل هذا، فإننا في البوسنة والهرسك عازمون على احتضان ميثاق الاستقرار برمته، للبناء عليه وتحقيق أهدافنا عن طريق المساهمات الملموسة في نجاحه، من خلال مبادراتنا الخاصة وأنشطتنا الخلاقة، ومن خلال تنمية التعاون الإقليمي في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية.

وفي ذلك السياق أود مرة أخرى من هذا المنبر ليس فقط أن أؤكد من جديد الدور الذي لا ينقسم للمنظمة في تنفيذ اتفاق دايتون/باريس وميثاق الاستقرار، ولكن أيضا أن أكرر امتناني لجميع الجهود والمساهمات والتضحيات الكثيرة المقدمة من أجل البوسنة والهرسك. لقد شهدنا في العقد الماضي هذا قدرات وكفاءات المنظمات الدولية وبصفة خاصة الأمم المتحدة. ومن سوء الطالع أننا لاحظنا

تستطيع، ويجب أن تجد التصميم على تغيير نفسها على نحو أسرع، وتكيف نفسها لمواجهة تحديات القرن المقبل، ويمكن تصور انعقاد قمة الألفية كفرصة عظيمة لاجتماع رؤساء الدول والحكومات في سنة ٢٠٠٠ لتحقيق واعتماد جزء كبير من هذه الإصلاحات.

لقد كانت البوسنة والهرسك حتى هذا الوقت، وبقدر أكبر أو أدنى، موضوعاً للنظر في كثير من المنظمات والمحافل الدولية. ومن حسن الحظ أن الوقت والسياق اللذين قررا مثل هذا الوضع يسيران نحو النهاية. فقد أصبحنا الآن على وعي بضرورة الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً وإبداعاً ومسؤولية في العلاقات الدولية. وذلك هو السبب في أننا نراعي بعين أكثر انتقادية الواجبات الواقعة علينا بوصفنا عضواً كاملاً في أسرة الأمم المتحدة، ولكننا لم ننفذ ذلك أو نحققه بالكامل. ومثل هذا الاتجاه هو بقدر أكبر نتيجة لأننا نشعر بمزيد من الثقة بالنفس وبمزيد من الثقة في أصدقائنا وشركائنا في الأمم المتحدة والمنظمات والمحافل والمبادرات الدولية الأخرى. ويعبر عن ذلك القرار الذي اتخذته البوسنة والهرسك بتخفيض نفقاتها العسكرية بنسبة ١٥ في المائة بأمل إعطاء مثال تحتذي به الدول الأخرى.

واسمحوا لي أن اختتم هذا البيان باقتباس دبلوماسي ذكي قال ذات مرة: "لا يتصرف الناس والدول بحكمة إلا بعد استنفاد جميع البدائل الأخرى".

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥